المعلومات ومعنى القوّة في عالَم اليَوم

لا تتأتّى قيمة الإمكانيّات والمقوّمات المُختلفة المُتاحة للدول بالضرورة من خلال امتلاكها فقط، بل عبر حسن توظيفها وتوجيهها بصورة ذكيّة وبنّاءة. فكثيرة هي الدول التي تمتلك إمكانات مُذهِلة تؤهّلها للاستئثار بمكانة وازِنة بين الأُمم، لكنّ سوء توظيف هذه العناصر يشوبه الخَلل والقصور، ما يجعلها تتموقع أسفل المَراتِب من ضمن مؤشّرات التنمية الإنسانيّة وتصنيفات المنظّمات والهيئات الدوليّة ذات الصلة.

فيما تشير المُمارسات الدوليّة، والإحصائيّات الصادرة عن المنظّمات المتخصّصة، إلى أنّ عدداً من الدّول استطاعت بكثير من الإرادة والذكاء أن تحوِّل الإمكانات المُتاحَة، على ندْرتها وقلّتها، إلى فُرص حقيقيّة، مكّنتها من تبوّؤ مَكانة متقدّمة من ضمن التصنيفات الدوليّة المتعلّقة بالتنمية في عددٍ من المجالات والمَيادين.

د. إدريس لكريني*

يتباين مفهوم القوّة في العلاقات الدوليّة تبعاً لتعدّد المَدارس الفكريّة والنظريّة، غير أنّ غالبيّتها تربطه بالقدرة على التأثير في القرارات والآراء والسلوكيّات الدوليّة. وقد حدث تحوّل كبير في مفهوم القوّة في عالَم اليوم، فبعد أن اقترن في ما مضى بكثافة العنصر البشري والإمكانات الجغرافيّة، والعسكريّة، قبل أن يتحوّل إلى الجانب الاقتصادي بما يحيل إليه ذلك من إمكانات صناعيّة وتجاريّة وخدماتيّة وخيرات طبيعيّة، أحدثَت التطوّرات التكنولوجيّة الأخيرة ثورة حقيقيّة في ما يتعلّق بهذا المفهوم، بعدما أضحى مُقترناً بامتلاك هذه التكنولوجيا وبوفرتها وحُسن استخدامها في مجالات شتّى.

تؤكّد المُمارسة الدوليّة أنّ المَواقف والسلوكيّات الخارجيّة للدول تظلّ بلا معنى، بل مجرّد شعارات لا قيمة لها من المنظور الاستراتيجي في غياب مقوّمات عسكريّة وماليّة وسياسيّة ومعلومات تدعمها ميدانيّاً.

أضحت المعلومات مفتاحاً للولوج إلى عالَم اليوم بقوّة وثقة، ذلك أنّ أهميّة القوّة العسكريّة لا تكمن في مجرّد امتلاكها فحسب، ولكن في حسن توظيفها تبعاً لهذه المعلومات، سواء في الأداء الدبلوماسي للدول وفي المفاوضات المختلفة أم في تحقيق السِّلم والأمن الدوليّين.

يمثّل امتلاك المعلومة في عالَم اليوم مدخلاً أساسيّاً لتحويل الإمكانات المُتوافرة، في أبعادها وتجلّياتها المختلفة، إلى قوّة حقيقيّة، عبر تجنيد الطّاقات والقدرات وتوجيهها على نحوٍ سليم وعقلاني في صناعة قرارات تدعم التطوّر وتحقيق التنمية وبلوغ الأهداف المتوخّاة.

تنطوي المعلومات على أهميّة قصوى في عالَم اليوم بالنظر إلى دَورها المهمّ في ترشيد صناعة القرارات في القطاعات والمَيادين المختلفة بالصورة التي تجعلها تستجيب للحاجات المطروحة وتتماشى مع التحوّلات والمتغيّرات المجتمعيّة أو تلك التي يفرضها المحيط الخارجي. لكنّ نَجاعة هذه المعلومات لا تكتمل إلّا بوجود منظومة اتّصال متطوّرة تستفيد من التكنولوجيا الحديثة في هذا الإطار، وتَدعم الدقّة والسلاسة والوضوح في التواصل وتدفُّق هذه المعلومات.

أمام تعقّد الأزمات وسرعة تصاعدها وتنامي مَخاطرها المحليّة أو العابِرة للحدود، أصبح توظيف المعلومات أمراً أساسيّاً في الوقاية أو التقليل من الأضرار والخسائر الناجِمة عنها أو المُحتمَلة في هذا الشأن. فالمعلومات هي التي تسمح بفهم طبيعة المشكلة أو الأزمة وحدّة خطورتها أو مداها واستيعابها، بما يتيح بلْورة أساليب دقيقة تتجاوز الارتجال عند التعاطي معها.

إنّ الحديث عن المعلومات في هذا السياق، يفرض تمييزها عن الأخبار الزائفة أو المعطيات العامّة التي تفتقد في مجملها إلى الدقّة والمصداقيّة، في عالَم يشهد تدفّقاً غير مسبوق للمعلومات المُتضاربة التي تختلف من حيث مصداقيّتها وأهمّيتها ومَصادرها.. ما يفرض توخّي قدر كبير من اليقظة والحذر.

إنّ أهميّة المعلومات وحيويّتها لم تعُد تعني في العالَم المُعاصِر المجال العسكري فحسب، بل أضحت لازِمة وضروريّة لكلّ القطاعات الإنسانيّة. فالتخطيط الاستراتيجي كوسيلة مثلى للتعاطي بحِكمة واستشراف مع الإشكالات الاجتماعيّة والاقتصاديّة والإداريّة والسياسيّة والعسكريّة الرّاهنة، لا يتأسَّس على تنبّؤات عشوائيّة أو انطباعات شخصيّة، بقدر ما يُبنى على معلومات ومعطيات ومؤشّرات علميّة تُبنى في مجملها على المعلومات الدقيقة.

لا يخلو جمْع المعلومات من صعوبات ومشكلات، إنْ على مستوى الوصول إلى مصادرها، أو على مستوى توخّي الموضوعيّة في انتقاء الدقيق والنّاجع منها؛ ولذلك يظلّ صانعو القرار بحاجة إلى اعتماد آليّات جدّ متطوّرة لتحصيل هذه المعلومات التي يُفترَض أن تكون في مستوى التطوّرات التكنولوجيّة الحديثة من جهة، وفي مستوى حجم التحدّيات والمَخاطر التي تطرحها القضايا الرّاهنة والأزمات المعقّدة من جهة أخرى.

فقد تطوّرت حروب اليوم لتَطاول حقل المعلومات، بعدما أضحى امتلاكها يشكّل سبقاً، ومَدخلاً لتحقيق مجموعة من الأهداف وكسْب عددٍ من المَعارك في عالَم تنافسي، سواء في التجارة أم الصناعة أم الخدمات أم في تحقيق المَصالح الاستراتيجيّة بأقلّ كلفة.

وتصرّ الدول القويّة على احتكار امتلاك المعلومات المتّصلة بعددٍ من المَيادين والقطاعات والحرْص على عدم تسرّبها إلى دول أخرى، بل واستثمار المُتاح منها في ابتزاز الخصوم والضغط عليهم تارة، وفي توجيه الرأي العامّ تارة أخرى.

وعلى مستوى تدبير الأزمات، يُمكن القول إنّ توافر المعلومات الدقيقة والكافية يسمح بالتدخّل في الوقت المُناسب لمُواجَهة المَخاطِر بمنهجيّة وتخطيط، مايَمنع وقوع الخسائر أو يقلّل من حجمها. فالحضور الدبلوماسي الوازِن لعددٍ من القوى الدوليّة الكبرى لم يتأتَ من فراغ. فعلاوة على الإمكانات العسكريّة والاقتصاديّة والتقنيّة المتوافرة، فإنّ كثيراً من هذه القوى ينخرط بشكلٍ فاعلٍ في تدبير الأزمات، عبر استثمار هذه الإمكانيّات في تحقيق المَصالح والأهداف، واعتماداً على تسخير المعلومات المتوافرة على هذا المستوى.

ومن هذا المنطلق، فإنّ الحضور الدولي الوازِن لبعض الأقطاب وتمدّدها الاقتصادي والثقافي والعسكري في عالَم اليوم، هو نِتاج طبيعي لتوظيفٍ مُحوكِم للمعلومات الدقيقة التي توفّر الإطار اللّازم لفهْم هذا العالَم بإشكالاته وفرصه المَختلفة، وبلْورة قرارات استراتيجيّة تدعم هذا التواجد على الرّغم من كلّ الصعوبات والتحدّيات المطروحة في هذا الصدد.

تستند هذه القوى في توفير المعلومات إلى أجهزتها الاستخباراتيّة، إضافة إلى مَراكز علميّة متطوّرة، تقوم على الدراسات المستقبليّة والاستراتيجيّة، وتوفّر بنوكاً ضخمة من المعلومات تدعم وضْع خيارات واعِدة ومتعدّدة أمام صانعي القرار تتيح اختيار المُمكن والنّاجِع منها، وخصوصاً احتواء الأزمات وتقييم أهداف الخصوم.

وللمعلومات علاقة وطيدة بمفهوم القوّة النّاعمة الذي طرحه الباحث الأميركي «جوزيف ناي» من ضمن كِتابه الصادر في العام 1990 والموسوم بـ «**وثبة نحو القيادة: الطبيعة المتغيّرة للقوّة الأميركيّة**»، قبل أن يطوّره في مؤلّفٍ صادر في العام 2004 تحت عنوان «**القوّة الناعمة.. وسيلة النجاح في السياسة الدوليّة**» الذي أكّد فيه أنّ القوّتين الصلبة والنّاعمة مُترابطتان، لأنّهما معاً من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين.

ثمّة قناعة كبيرة لدى الكثير من الباحثين والمفكّرين بأنّ القوّة «الخشنة» في علاقتها بالمقوّمات العسكريّة والزجريّة الأخرى تبقى مكلّفة وغير ناجِعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة للدول؛ وهو ما يطرح أهميّة استحضار آليّات القوّة «النّاعمة» التي تقوم على الإغراء والإقناع بدل الإكراه والزجر.. واستثمار القنوات الثقافيّة والفنيّة والروحيّة والعلميّة والمساعدات التقنيّة والإنسانيّة المختلفة في التأثير على صناعة الرأي والقرارات الدوليّة.

إنّ فرَض القطبيّة الأميركيّة على الصعيد الدولي ما بعد مرحلة الحرب الباردة، لم يكُن مجرّد حادث عابر وتلقائي، لكونها - أي أميركا- نجحت إلى حدّ كبير في الانتقال من استثمار القوّة العسكريّة المكلّفة بتحقيق عددٍ من أولويّات مَصالحها الاستراتيجيّة، إلى استخدام آليّات ملطّفة تعتمد على عناصر التجارة والاستثمار والثقافة والبحث العِلمي والمساعدات الماليّة والتقنيّة من ضمن ما يُعرف بالقوّة الناعمة لتحقيق هذه المَصالح..

يظهر أنّ الكثير من الأزمات التي عاشتها مختلف الدول العربيّة هي نِتاج قرارات انفراديّة لم تتأسّس في مجملها على معلومات دقيقة أو رؤية موضوعيّة، سواء تعلّق الأمر بالأزمات الداخليّة في جوانبها السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، أم بأزمات إقليميّة ودوليّة (أزمة الخليج الثانية..)، ما يجعل المنطقة من ضمن أكثر الفضاءات العالميّة سخونة وارتباكاً على المستويات السياسيّة والأمنيّة.

لا تخفى تكلفة عدم استحضار البُعد العِلمي في اتّخاذ القرارات الحيويّة، بالنسبة إلى الدولة والمجتمع. وتُشير أوضاع التعليم والإشكالات التي تحيط بمضامينه ومَناهجه وبنياته وبَرامجه، وتردّي أحوال البحث العِلمي وتهميش مُخرجاته في عددٍ من الدول العربيّة ضمن عمليّة صنع القرارات، إلى حجم الهدر الذي تعانيه المنطقة في هذا الخصوص.

*مدير مختبر الدراسات الدوليّة حول تدبير الأزمات، جامعة القاضي عياض، مراكش

صراع الفرنكوفونيّة والأنغلوفونيّة في المنطقة المغاربيّة

عندما دخل المُستعمِر الفرنسيّ إلى المنطقة المغاربيّة في سياقات مختلفة، لم يتوقّف عمله على بسط القوّة بمفهومها العسكريّ فقط، بل سعى إلى طمس الهويّة الوطنيّة والثقافيّة للشعوب عبر مختلف السياسات والتدابير المُفضية إلى تأبيد هذا الاحتلال وتكريسه، مستغلّاً في ذلك مختلف المداخل القانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة..

د.إدريس لكريني*

بعد رحيلها عن المنطقة، تركت فرنسا خلفها الكثير من المؤسّسات والمقاولات والنُّخب التي تخدم ثقافتها ومصالحها المختلفة؛ فعلاوة على المنظومة القانونية المغاربية التي تستمدّ جزءاً كبيراً من مقوّماتها من نظيرتها الفرنسية، وسبل التدبير الإداري، والنّظام التعليمي الذي يعتمد الفرنسية بشكل أساسيّ...، برز العديد من المراكز الثقافية والمؤسّسات التعليمية الفرنسية في المنطقة، وهو ما أتاح لها المُحافظة على امتداداتها الثقافية بحُكم العلاقات الاقتصادية التي تدعم هذه التوجّهات.

نجح المُستعمِر إلى حدّ كبير في توطين لغته في المنطقة، وهو ما جعلها حاضرة وبقوّة، على الرّغم من رحيله، وبخاصّة في الجزائر التي دام فيها الاحتلال لأكثر من قرن وربع القرن من الزمن. وفي الوقت الذي اختارت فيه الكثير من الدول الإفريقية اعتماد اللّغة الفرنسية كلغة رسمية وواضحة ساعدتها بصورة ملحوظة على توحيد مجتمعاتها المطبوعة بالتنوّع العرقي والإثني اللّغوي، ثمّة مَفارقة كبيرة في المنطقة المغاربية، بين دساتير تَعتبر العربية لغةً رسمية للبلاد، وواقعٍ مغاير يكرّس تهميش هذه الأخيرة في مختلفَ مناحي الحياة الاجتماعية، ويدعم إيلاء الأهمّية للّغة الفرنسية في عدد من المعاملات والمجالات في القطاعَيْن العامّ والخاصّ.

وفي سبيل تعزيز هذا الوجود والامتداد، تمّ إحداث المنظّمة الفرنكوفونيّة منذ عام 1970؛ وهي تضمّ بين جنباتها عدداً من المُستعمرات الفرنسية السابقة، وتسعى إلى تعزيز الحضور الفرنسي في مختلف المناطق، حيث ترصد إمكانات مالية وتقنية مهمّة في هذا الصدد.

إنّ الحديث عن الفرنكوفونية لا يحيل إلى اللّغة بحمولتها الحضارية فقط، بل يتّصل بنسق ثقافي يسوّق في إطار مشروع لا يخلو من توجّهاتٍ وخلفيّات «توسّعية» تكرّس التّبعيّة بالمنظور السياسي والاقتصادي والثقافي.

اللّغة الفرنسيّة ورياح العَولَمة

لئن شهد العالَم منذ بداية التسعينيّات من القرن الماضي تحوّلات وتطوّرات استراتيجيّة في إطار العَولَمة، مع ما يحيل إليه الأمر من تداعيات وانعكاسات عسكرية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فإنّ فرنسا اتّخذت مجموعة من التدابير والإجراءات الرامية إلى حماية مقوّماتها الثقافية في مواجَهة التحدّيات الجديدة التي أصبحت تفرضها العَولَمة. غير أنّ رياح العَولَمة، وبالنّظر إلى قنواتها الجارفة، كانت أقوى من كلّ التدابير؛ حيث تراجعت اللّغة الفرنسية أمام تمدّد نظيرتها الإنكليزية، وأضحت تحتلّ بذلك المرتبة التاسعة من حيث الانتشار والمقروئية عالميّاً؛ فيما أصبحت اللّغة العربية تتموقع في المرتبة السادسة، واستأثرت اللّغات الصّينية والإنكليزية والهندية والإسبانية والرّوسية بالمراتب المتقدّمة تباعاً.

خلال هذه المرحلة، بدأ الحديث عن مشروع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي طرحته الولايات المتّحدة الأميركية في مقابل مشروع البحر الأبيض المتوسّط الفرنسي. وفي خضمّ هذه المتغيّرات، أضحى الصراع بين المنظومتَين أكثر وضوحاً وحدّة من السابق؛ واتّخذ دلالات ثقافية واقتصادية وسياسية أيضاً، بين توجّه فرانكوفونيّ تقوده فرنسا مدعومةً ببلجيكا و«الكيبك» في كندا وسويسرا وغيرها من البلدان في مناطق مختلفة من العالَم، وآخر أنغلوساكسونيّ تقوده الولايات المتّحدة الأميركية ومجموعة دول الكومنولث. وقد استُثمرَت اللّغة بشكل كبير في هذا الصراع بين الجانبَيْن. فنرى فرنسا تَبدي تحفّظاً وحذراً كبيرَيْن إزاء التمدّد الكبير للّغة الإنكليزية وثقافتها في مناطق مختلفة من العالَم، وبخاصّة في المناطق الحيويّة بالنسبة إليها، والتي ظلّت الفرنسية حاضرة فيها بقوّة لعقود عديدة، كما هو الشأن بالنسبة إلى الدول الإفريقية بشكلٍ عامّ، والمنطقة المغاربية بشكل خاصّ.

أضحت الولايات المتّحدة الأميركية ومنذ أحداث 11 أيلول (سبتمبر) تخصّص إمكانيّات كبيرة في سبيل تحسين صورتها وتعزيز حضورها اللّغوي والثقافي في عدد من مناطق العالَم. ولا تخفي هذه الدولة اهتماماتها المتزايدة بالمنطقة المغاربية بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي وإمكانيّاتها وفرصها الاقتصادية المختلفة.

وعلى الرّغم من الجهود التي تبذلها فرنسا في سبيل تعزيز وجودها الثقافي في المنطقة، تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى تنامي اهتمام الشباب المغاربي باللّغة الإنكليزية منذ سنوات التسعينيّات، ولاسيّما مع الانفتاح الذي طاول وسائل الإعلام المرئية، وتزايد الإقبال على شبكة الإنترنت التي تضمّ معطيات هائلة باللّغة الإنكليزية، فضلاً عن ازدياد المراكز الثقافية العائدة لبعض البلدان الأنغلوساكسونية في المنطقة، واعتناء المدارس الخاصّة والمؤسّسات بتدريس الإنكليزيّة، علاوة على الفُرص التي أصبح يتيحها ذلك على مستوى ولوج سوق العمل في عدد من الأقطار الغربية وداخل الشركات الكبرى العابرة للحدود أو المنظّمات التي تشترط إتقان هذه اللّغة.

وتؤكّد الوقائع أنّ اللغة الفرنسية فقدت في خضمّ هذه التحوّلات الكثير من بريقها، ولم تعُد تحظى بالأهمّية والانتشار اللّذَيْن حظيت بهما في السابق، بل إنّ هناك نسبة من الباحثين والمفكّرين الفرنسيّين الذين ينشرون أبحاثهم ويقدّمون محاضراتهم باللّغة الإنكليزية التي أضحت لغة العصر والتكنولوجيا الحديثة. كما أنّ غالبيّة الدراسات الأكاديمية في عدد من العلوم الحقّة والاجتماعية ومجال التكنولوجيا تصدر بالإنكليزية؛ فيما أضحى سوق العمل في المجال السياحي والاقتصادي والصناعي والخدماتي والتكنولوجي يتطلّب إتقاناً للّغة الإنكليزية..

علاوة على أنّ اللّغة الإنكليزية أصبحت تتبوّأ مكانة الرّيادة على مستوى التواصل في العلاقات الدولية في عالَم اليوم.

في خضمّ هذه المعطيات، بدأت السياسات التعليمية في الدول المغاربية تتّجه إلى الاهتمام بالإنكليزية، وجعْلها إجبارية في بعض التخصّصات العلمية والأكاديمية. وأمام تمدّد اللّغة الإنكليزية بهذه الصورة المُلفتة في عدد من مناطق العالَم، تزايد تحذير التيّارات الفرنكوفونية من خطر الانصهار في الثقافة الأميركية.

من المؤسف أن تظلّ المنطقة المغاربية فضاءً للصراع الثقافي الفرنكوفوني – الأنغلوساكسوني، ولاسيّما أنّ هذا الصراع ينعكس بالسلب على حضور اللّغة العربية نفسها. في الوقت الذي تؤكّد فيه التقارير والدراسات أنّ هذه اللّغة (العربية) أصبحت تستأثر بمكانة متقدّمة من ضمن لائحة اللّغات العالمية الأكثر تداولاً واستخداماً في شبكات الإنترنت؛ إذ ازداد اهتمام الدول غير العربية بها من خلال برمجة تدريسها داخل مختلف المؤسّسات التعليمية والجامعية، وتأسيس قنوات إعلامية دولية مرئية ومسموعة باللّغة العربية.

ولا يستبعد البعض الانعكاسات الإيجابية لتشجيع الإنكليزية في المنطقة على المستوى الاقتصادي والعلمي وتعزيز التقارب والتعاون بين المنطقة المغاربية ونظيرتها المشرقية. غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يتمّ على حساب اللّغة الرسمية، وخصوصاً أنّ أهمّيتها قد ازدادت على الصعيد الدولي.

النهوض باللّغة العربيّة والانكفاء على الذات

تميّزت التدابير المتّخذة من أجل دعم اللّغة العربية في المنطقة بالارتباك عموماً، فيما ظلّت الفرنسية حاضرة، وبقوّة، داخل المؤسّسات الإدارية ومنظومة التعليم في القطاعَين العامّ والخاصّ. فعدد المجلّات والصحف الصادرة باللّغة الفرنسية يحتلّ وزناً متقدّماً داخل مختلف الدول المغاربية، والأمر عينه ينطبق على المواقع الإلكترونية الإخبارية والثقافية. وهو ما دفع الكثير من المثقّفين للمطالبة بالموازَنة بين الانفتاح على اللّغات العالمية الحيّة من جهة، ودعم اللّغة العربية إلى جانب اللّغة الأمازيغية، والنهوض بهما كسبيلٍ لتحصين الذات وإثراء الثقافة من جهة أخرى.

إنّ النهوض باللّغة العربية وتأهيلها وتعزيز وظائفها ميدانيّاً لا يعني الانكفاء على الذات في عالَم مُنفتح ومُتشابك، بل هو السبيل الكفيل بوضع حدّ لهذا التهافت الثقافي على المنطقة، وتحويله بذلك إلى عامل إثراء للثقافة في المنطقة المغاربية.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أنّ عدد المتحدّثين باللّغة العربية يناهز نصف مليار من سكّان الأرض، حيث تتموقع هذه الأخيرة في مرتبة متقدّمة على المستوى العالَمي، بعد الإنكليزية والصينية والهندية. في المقابل، تؤكّد الإحصاءات والتقارير أنّ اللّغة العربية تتقدّم على الكثير من اللّغات الحيّة على مستوى الاستخدام والتواصل في شبكة الإنترنت، وهي مؤشّرات تُبرز أنّ المُراهنة على هذه اللّغة تظلّ كبيرة في الحاضر والمستقبل.

لا شكّ أنّ الانفتاح على اللّغات العالميّة الحيّة هو انفتاح على المحيط الخارجي، بما ينطوي عليه من اطّلاع على حضارات وتقنيّات وتجارب وثقافات ومعارف إنسانية مختلفة. كما أنّه يشكّل مدخلاً أساسياً للاستفادة من العلوم الحديثة والتطوّرات التي لحقت مجال التكنولوجيا ودعم البحث العلميّ في المنطقة.. غير أنّ ذلك لا ينبغي أن يتمّ على حساب اللّغة العربية.. وثمّة الكثير من الدول التي لم يمنعها الانفتاح على اللّغة الإنكليزية من تطوير لغاتها المحلّية والمُحافَظة على مقوّماتها الثقافية في أبعادها المختلفة كما هو الشأن بالنسبة إلى ماليزيا.

* مدير مختبر الدراسات الدوليّة
حول إدارة الأزمات- المغرب

دروس التحوّل الديمقراطي في أوروبا الشرقيّة

تحفل السّاحة الدّولية بتجارب واعدة ومُتباينة في مداخلها وأهمّيتها على مستوى التحوّل الديمقراطي؛ وإذا كانت معظم الدراسات المرتبطة بالمجالَين السياسي والدستوري في المنطقة العربيّة، ركّزت في مجملها على بعض التجارب التقليديّة، كما هو الشأن بالنسبة إلى التجارب البريطانيّة والأميركيّة والفرنسية، فإنّ عدداً من الباحثين والمهتمّين في المنطقة بدأوا يتوجّهون في دراساتهم السياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة.. المُقارَنة إلى دراسة تجارب أخرى واعدة تنطوي على أهمّية كبرى بالنَّظر إلى حداثتها، وارتباطها بدُول عاشت مشكلات وتعقيدات اجتماعيّة وسياسيّة واقتصاديّة.. تشبه إلى حدّ كبير ما تعيشه المنطقة العربيّة في المرحلة الراهنة، بما يجعل الاستئناس بها أمراً مفيداً وواقعيّاً.

د. إدريس لكريني*

لقد أسهم انهيار الاتّحاد السوفييتي (السابق) وما تلاه من أحداث اجتماعية وسياسية طاولت عددا من دُول أوربا الشرقية وأفريقيا وآسيا وأميركا اللّاتينية في تحوّل عدد من الأنظمة الشمولية إلى ديمقراطيات صاعدة..

كان للأزمات الاقتصادية المتتالية التي أصابت العديد من دُول أوروبا الشرقية، في أعقاب انهيار الاتّحاد السوفييتي وما تلاه من احتقانٍ وسخط اجتماعيَّين، الأثر الكبير في توفير مناخٍ داعم للتحوّل الدّيمقراطي.

على الرّغم من وجود بعض المواقف المُعارِضة والكتابات الأكاديمية التي ظهرت في أواخر الثمانينيّات من القرن الماضي، والتي تؤكّد على وجود أزمة في الفكر الاشتراكي في أوروبا الشرقية، وما يرتبط بذلك من تآكل الإيديولوجية التي أفرزت أزمةَ شرعيّة للنُّظم القائمة وفتَحت المجال لظهور أفكار وحركات بديلة (المجتمع المدني)، إلّا أنّه لم يكن هناك توقّع لسَير الأحداث في هذه المنطقة بالحجم والسرعة والحدّة نفسها التي وصل إليها الأمر منذ بداية التسعينيّات من القرن الماضي، من حيث تجاوُز نمط الحزب الواحد، وإصلاح هياكل الاقتصاد، واعتماد التعدّدية السياسية.

فبعدما ظلّت لعقودٍ طويلة من الزمن تسبح في «فلك موسكو»، شهدت أوروبا الشرقية تحوّلات سياسية جذريّة كبرى في أعقاب نهاية الحرب الباردة، تباينت من حيث أشكالها وتداعياتها من قطر إلى آخر.

كان من الطبيعي أن تتداعى الأنظمة الاشتراكية في دُول أوروبا الشرقية، الواحد تلو الآخر، بعد انهيار الحزب الشيوعي السوفييتي الذي ظلّت هذه الدول تابعة له وتدين له بدوره في دعمها سياسياً وإيديولوجياً وعسكرياً واقتصادياً.

كان لعامل المحيط الإقليمي في أوروبا الشرقية أثرٌ كبير ومحوريّ في دعم التحوّل؛ حيث أسهم في ترسيخ ثقافة تؤمن بالحرّيات وحقوق الإنسان، بعدما نجحت أوروبا الغربية في الترويج لتجربتها وثقافتها، مستثمرة في ذلك وسائل الإعلام المختلفة. وكان للمشكلات الاقتصادية التي عاشتها معظم هذه البلدان في أعقاب سقوط الاتّحاد السوفييتي وما رافقها من تذمّر شعبي، أثرٌ كبير في تعبيد الطريق أمام التحوّل الديمقراطي في هذه البلدان.

يلخّص الكثير من الباحثين أشكال التحوّل الديمقراطي التي شهدتها أوروبا الشرقية في ثلاثة أنماط رئيسة؛ أوّلها سلميّ، ينطبق على ما شهدته بولونيا في هذا الصدد، وثانيها يندرج ضمن ما يُعرَف بالثورة «المَخملية» وتجسّده تجربة تشيكوسلوفاكيا، عندما مارَست قوى المعارضة ضغوطاً على الحزب الحاكِم، ما دفعه إلى التخلّي عن امتيازاته.. أمّا ثالثها، فيحيل إلى التحوّل الاحتجاجي الذي اتّخذ قدراً من العنف؛ وهو ما ينطبق على تجارب كلّ من رومانيا وبلغاريا ويوغوسلافيا.

ينطوي استحضار تجارب أوروبا الشرقية في مجال التحوّل الديمقراطي على أهمّية كبرى، بالنَّظر إلى أنّ الأمر لم يكن سهلاً في هذه البلدان، وبالنَّظر إلى مظاهر الشمولية والهَيمنة والتحكّم في الاقتصاد التي سادت فيها على امتداد عقود عدّة.

ففي تشيكوسلوفاكيا، لعبت مجموعة من العوامل والظروف الداخلية والخارجية دَوراً كبيرا في إنجاح تجربة التحوّل الديمقراطي في هذا البلد؛ حيث تَوّجت حملة «أوك OK» في سنة 1998، باعتماد التعدّدية السياسية ونهج الانفتاح الاقتصادي.

وقد سُمّيت الثورة التشيكية بـ«الثّورة المخملية» نظراً لسلميّتها ولغياب العنف في مسارها. ويبدو أنّ هناك مجموعة من العوامل التي دعَّمت التحوّل في هذا البلد والتي يُمكن إجمالها في وجود مجتمع مدني قوي، وأحزاب سياسية ونقابات بعمقٍ وامتدادٍ مُجتمعيَّين، ومحيط إقليمي داعم ومحفِّز يتجلّى في دُول الاتّحاد الأوروبي، علاوة على نجاح النُّخب السياسية في بلورة توافقات سياسية، سمحت بدعم انخراط النُّخب القديمة في مسار التحوّل بسلاسة، ومن دون إقصاء.

وكانت بولونيا من بين أولى الدول في المنطقة التي انطلق منها التحوّل منذ عام 1988 بفعل الجهود التي بذلتها حركة «تضامن». وقد بدأت ملامح تراجع النّظام الشيوعي مع تصاعد حدّة ارتكابه أعمال العنف ضدّ المواطنين، فيما لعبت الكنيسة الكاثوليكية دَوراً كبيراً في هذا الشأن. وهو ما أضفى على تعبئة الجماهير طابعاً أخلاقياً دعّمه تنامي الشعور الديني داخل أوساط المجتمع.

كما أنّ تصاعد حدّة الأزمات الاقتصادية في البلاد، وتنامي المعضلات الاجتماعية بسبب فرض إجراءات تقشّفية صارمة، كلّها عوامل أسهمت في التمهيد لهذا التحوّل خلال مطلع الثمانينيّات من القرن المنصرم.

وهكذا بدأت أولى معالِم رفض الخيار الاشتراكي تَبرز بشكلٍ علنيّ؛ حيث تنامت الاحتجاجات والضغوط التي أرغَمت الحكومة على التنازل، واعتماد مجموعة من التدابير الإصلاحية، والتفاوض مع حركة «تضامن» الإصلاحية التي برزت بقيادة «فاليسا» قبل الأزمة ببضع سنوات.

وعلاوة على الآثار المهمّة للأزمة الاقتصادية وتداعياتها، كانت هناك مجموعة من العوامل الدّاعمة للتحوّل، وعلى رأسها الرمزية التي كان يحظى بها الزعيم «فاليسا»، وقدرته الهائلة على تحريك الشارع وتأطيره، وبخاصّة الحركة العمّالية منه.

وكان للتحوّل في الاتّحاد اليوغسلافي (1945-1990) الذي أداره الماريشال «تيتو» بقبضة من حديد عبر تدبير التنوّع بصورة تعسّفية وصلت إلى حدّ الدَّمج القسريّ بين القوميات والمجموعات العرقية- كلفة بشرية واقتصادية وسياسية باهظة، أربكت بشكل كبير مسار التحوّل في عدد من بلدان المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة إلى أوكرانيا وجورجيا.

ومع سقوط «ميلوسوفيتش» في صربيا تحت وقع الاحتجاجات، بسبب توجّهاته الدكتاتورية وتزوير الانتخابات، وتراجُع الاتّحاد البرلماني الديمقراطي الكرواتي الذي بسط هيمنته على البلاد منذ بداية التسعينيّات من القرن المنصرم، وصعود حكومة «ميكولاس دزوريندا» المشكّلة من تحالفٍ ضمّ مجموعة من المكوّنات السياسية على أنقاض حكومة «فلاديمير متشيار» في سلوفاكيا، بدأت الدينامية الديمقراطية تدبّ في المنطقة من جديد.

وفي أوكرانيا، لم تكن «الثورة البرتقالية» لتنجح لولا توافُر مجموعة من الشروط الداخلية والخارجية. فعلى المستوى الداخلي، ساد وعيّ سياسيٌّ يدعم التحوّل الديمقراطي، وكانت هناك مُعارَضة قويّة ممثّلة داخل البرلمان وعلى قدر من الاتّفاق والتكتّل؛ كما كان هناك حضور قويّ لمجموعة من القنوات الإعلامية ولفعاليّات المجتمع المدني المستقلّة عن الأجهزة الحكومية، والانفتاح على المؤسّسات الدولية المعنيّة بالدّفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، فضلاً عن وجود قيادة كاريزمية ونزيهة، تمثّلت في مرشّح المُعارَضة «يوتشينكو» الذي أسهم بشكل كبير في توحيد صفوفها، ثمّ بروز جيل جديد من الشباب بثقافة سياسية داعِمة لهذا التحوّل؛ وانخراطه في الثورة على نطاق واسع.

لم تخلُ عمليّة التحوّل الديمقراطي في كثير من دُول أوروبا الشرقية من صعوبات. ومع ذلك، تمكّنت هذه الدول من مراكمة تجارب واعِدة سياسياً واقتصادياً في هذا الشأن.

كان للمحيط الأوروبي الغربي «المَغْري» أثرٌ كبير في ترسيخ ثقافةٍ سياسيّة داخل المجتمعات بصورة تدعم هذا التحوّل في أوروبا الشرقية، في علاقة ذلك بانتشار ثقافة حقوق الإنسان وتراجع المدّ الإيديولوجي، وهو ما يُفسّر الطّابع السلس - إلى حدّ ما- الذي ميَّز مَعظم تجارب التحوّل في هذه الأقطار مقارنةً بمثيلاتها في إفريقيا. حيث حسمت الانتخابات الأمر في عددٍ من الحالات، كما هو الشأن بالنسبة إلى جيورجيا وأوكرانيا.

وفي الموازاة مع الإصلاحات السياسية التي باشرتها دول المنطقة، كانت هناك مبادرات وتحوّلات باتّجاه اعتماد الحرّية الاقتصادية وولوج السّوق العالمية؛ وهو ما سَمَح لعددٍ كبير من هذه الدّول بالانضمام إلى الاتّحاد الأوربي الذي كان له وللولايات المتّحدة أثرٌ كبير في دعم التحوّل في هذه الأقطار.

كان لانهيار الاتّحاد السوفييتي ونهاية الحرب الباردة أثرٌ مباشر في اندلاع موجات التحوّل في دُول أوروبا الشرقية، وذلك بحَكم العوامل الإيديولوجية المُشترَكة والقُرب الجغرافي؛ حيث تفاعلت مجمل هذه الدول التي كانت تسبح في «فلك موسكو» بصورة كبيرة مع ما جرى من متغيّرات منذ وصول الرئيس «ميخائيل غورباتشوف» رائد «البريسترويكا» إلى قيادة الاتّحاد السوفييتي السابق.

كما لَعب العامل الخارجي دَوراً مركزيّاً في دعم هذا الإطار، وهو ما تجسَّد في الضغوط الأميركية والأوروبية على الأحزاب الشيوعية.

إنّ الولوج إلى الديمقراطية في الممارسات الدولية الحديثة، وإن كانت تتباين من حيث سياقاتها ومَداخلها ونجاعتها، تُجسِّد تجارب إنسانية مهمّة على طريق استحضارها والاستفادة منها.

وتستمدّ تجارب أوروبا الشرقية أهمّيتها بالنَّظر إلى حداثتها، واستفادتها من تراكمات دولية أخرى، فضلاً عن إمكانية الاستئناس بها ميدانيّاً في المنطقة «العربية»، ناهيك بمظاهر الإبداع والتجديد التي رافقت هذه التجارب في مختلف المجالات.

*مدير مختبر الدراسات الدّولية
حول إدارة الأزمات- المغرب

تطوّرات الهجرة السرّية في المتوسّط

شكّلت الهجرة على امتداد التاريخ الإنساني ملاذاً لتطوير الأوضاع وتحسين ظروف العيش؛ وبفضلها انتشرت الأديان السماوية والعلوم والمعارف والثقافات، وتواصلت الشعوب فيما بينها.

لكنّ الظاهرة، وبفعل العديد من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، تحوّلت في الوقت الراهن إلى معضلة تلقي بظلالها، سواء بالنسبة للدول "المصدِّرة" أم "المستقبِلة" بسبب تداعياتها وانعكاساتها المختلفة على الطرفين.

د. إدريس لكريني*

تراجعت حدّة الهجرة مع توجّه العديد من الدول إلى فرض التأشيرات وتشديد المراقبة على الحدود. فقد فتحت أوروبا الغربية الأبواب على مصراعيها أمام المهاجرين، عندما كانت بحاجة إلى طاقات بشرية لإعادة بناء ما دمّرته الحرب العالمية الثانية. وخلال السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي، وما رافق ذلك من رغبة متزايدة في توسيع الاتّحاد الأوروبي من جهة، وتزايد وتيرة الهجرة الإفريقية إليه تحت ضغط الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة من جهة أخرى، شرعت هذه الدول في سَنّ مجموعة من القوانين، واتّخاذ العديد من التدابير الأمنية لتنظيم التدفّقات نحو بلدانها والحدّ منها، الأمر الذي أسهم في تنامي الهجرة السّرية كسبيل لتجاوز هذه الضغوط.

لم تكتفِ هذه الدول بهذه التدابير والإجراءات، بل ظلّت تُحمِّل دول الضفّة الجنوبية من البحر المتوسّط (المغرب وتونس وليبيا والجزائر) مسؤولية وقف الهجرة نحوها، مطالبةً إياها بلعب "دور شرطيّ" في هذا الصدد. وهو ما تحوّلت معه هذه البلدان، مثلما هو الشأن بالنسبة إلى المغرب، من مجرّد محطّة للعبور إلى بلدٍ للاستقرار؛ الأمر الذي أفرز مجموعة من الإشكالات القانونية والاجتماعية..

أمام هذه التطوّرات، بدأ التمييز بين هجرة "شرعية" وأخرى "غير شرعية" خلافاً للمواثيق الدولية الداعمة لحرّية التنقّل واللجوء، وعلى الرغم من التحوّلات التي شهدها العالم مع سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة، وما تلاهما من انفتاح اقتصادي وتحرير للتجارة بفعل رياح العولمة. إذْ استثنت هذه العَولمة من ذلك حرية مرور الأشخاص.

شكّل البحر الأبيض المتوسّط ملتقى للحضارات المتعاقبة تاريخياً، كما ظلّ معبراً للمهاجرين من مختلف الجنسيات في اتجاهات مختلفة، قبل أن يتحوّل إلى بحرٍ للهجرة السرّية القاتلة في العقود الثلاثة الأخيرة. هذه العقود التي برزت فيها مظاهر عدّة، على علاقة بالصراعات السياسية والعسكرية الدامية التي شهدها الكثير من الدول الإفريقية، وضغط الكوارث الطبيعية والجفاف، فضلاً عن عدم احترام حقوق الإنسان والممارسة الديمقراطية، وضغط الإكراهات الاجتماعية والاقتصادية والرغبة في البحث عن عمل وظروف عيش أفضل وضعف الدولة المركزية الذي يحدّ من نجاعة مراقبة الحدود.

تشير التقارير والدراسات ذات الصلة بالموضوع، إلى أن الهجرة السرّية تنتعش بشكل كبير بين المناطق القريبة جغرافياً، والتي تتميّز بتباين كبير على المستوى الاقتصادي، كما هو الشأن بالنّسبة إلى المغرب مع إسبانيا، والمكسيك مع الولايات المتّحدة الأميركية. وممّا يعقّد سبل التعاطي مع الظاهرة، هو أنّها لم تعد مرتبطة بمبادرات فردية، بل أضحت تتمّ في إطار شبكات منظّمة وعابِرة للحدود.

لا يخلو طريق الهجرة السرّية الصعب والطويل من معاناة ومخاطر. حيث تتعرّض النساء للاغتصاب، زيادة على تعسّفات الوسطاء وأساليب النصب التي يتبعونها، وحيث يلقى البعض حتفه في رحلة غالباً ما تنتهي بالموت جوعاً وعطشاً، أو بالسقوط بين أيدي خفر السواحل في أحسن الأحوال..، وذلك بعد المجازفة في التنقّل عبر مراكب مهترِئة نحو الضفّة الشمالية من المتوسّط.

فقد كشفت تقارير وإحصائيات عدّة صادرة عن منظّمات دولية تُعنى بالظاهرة، عن ارتفاع مطرد في عدد المهاجرين السرّيين عبر المتوسّط، الذين ينحدرون من جنسيات مختلفة (الصومال؛ ونيجيريا؛ وليبيا؛ والمغرب؛ وسوريا؛ ومصر..). وقد أسهمت تحوّلات الحراك في المنطقة (تونس وليبيا ومصر وسوريا) في تزايد حدّة هذه الهجرة، نتيجة للارتباك الأمني والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي أصبحت تعيشها العديد من هذه الدول.. فبفعل تردّي الأوضاع الأمنية في ليبيا، وعدم تأمين الحدود بشكل فعّال، أصبح هذا البلد يشكّل وجهة مفضّلة للعديد من الراغبين في ركوب غمار الهجرة السرّية، ومرتعاً خصباً لنشاط العديد من شبكات التهريب. كما أن سوريا التي بلغت فيها الأوضاع حدّاً لا يُطاق من العنف والمعاناة الإنسانية أضحت بدورها مصدراً للهجرة السرّية طلباً للاستقرار والأمن.

وأكّدت المنظّمة الأوروبية لمراقبة الحدود أن عدد المهاجرين السرّيين نحو دول الاتّحاد الأوروبي تضاعف لأكثر من مرّتين، وذلك بنسبة 250 في المائة في الشهرين الأوّلين من العام 2015 (يناير/ كانون الثاني و فبراير/ شباط) مقارنةً بالفترة نفسها لسنة 2014 .

ويشير بعض التقارير الدولية إلى أن أكثر من 3400 مهاجرٍ سرّي تعرّضوا للغرق في عرض المتوسّط، كما جاء في تقرير أصدرته المنظّمة الدولية للهجرة أن حوالي 3072 مهاجراً سرّياً لقوا حتفهم غرقاً أو برداً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2014 في البحر الأبيض المتوسط من ضمن مجموع 4077 مهاجراً قضوا على امتداد مناطق مختلفة من العالم، حيث تتشكّل جنسيات الضحايا من عدد من البلدان الإفريقية والدول المغاربية والشرق أوسطية.

لم تتمكّن دول الاتحاد الأوربي بعد من بلورة مقاربة موحَّدة على قدر من الشمولية لظاهرة الهجرة، بصورة توازن بين متطلّبات الأمن والإشكالات الإنسانية والاجتماعية التي تفرزها.

فهذه المجموعة لا زالت تفرض قيوداً كبيرة على الهجرة بشكل عام، بل أضحت تتهرّب من مسؤوليتها المرتبطة باستقبال اللاجئين، وذلك باعتمادها قوانين متجاوَزة أُعدَّت في فترات مختلفة عن الواقع الدولي والإقليمي الراهن.. فيما طفى الهاجس الأمني بصورة كبيرة في التعاطي مع الظاهرة، بما يجعل هذه الأخيرة مرشَّحةً لمزيدٍ من الارتفاع والتطوّر نحو الأسوأ.

وفي غياب تنسيق واضح في هذا الشأن، قامت بعض دول الاتّحاد باتّخاذ مجموعة من التدابير الأمنية الاحترازية الانفرادية، براً وجوّاً وبحراً، لمواجهة تدفّق المهاجرين، كما هو الشأن بالنسبة إلى إيطاليا، ولم تخفِ مجموعة من الدول كإسبانيا واليونان ومالطا انزعاجها من تزايد المهاجرين السّريين القادمين نحو أراضيها، حيث دعت دول الاتّحاد إلى التعاون معها لمواجهة تداعيات الظاهرة.

أمام تزايد ضحايا الهجرة السرّية في المتوسّط؛ أصبحت الحاجة ملحّة لبذل مجهودات على قدر من المسؤولية والجدّية، بغية وضع حدّ لهذه الكوارث الإنسانية التي تُسائِل المجتمع الدولي برمّته.

لا يمكن للمدخل الأمني لوحده أن يحلّ معضلة الهجرة السرّية، ذلك أن الأمر يتطلّب مقاربةً شمولية تتمّ في إطارٍ من التعاون والتنسيق الإقليميّين والدوليّين. مقاربة تقف على مجمل العوامل المغذّية للظاهرة في أبعادها الحقوقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

كما يتطلّب الأمر أيضاً انخراط الدول المصدِّرة ونظيرتها المستقبِلة للهجرة في بلورة تعاون مثمر يقوم على تشجيع التنمية والاستثمارات في دول الضفّة الجنوبية، فضلاً عن دعم السبل السلميّة لتدبير الأزمات والصراعات التي غالباً ما تكون وراء ركوب العديد من الأشخاص غمار الهجرة السرّية بحثاً عن مستقرٍّ آمن.

***أستاذ العلاقات الدولية- جامعة القاضي عياض في المغرب**

عن المواطنة وتدبير الاختلاف في مجتمعاتنا المأزومة

على الرغم من مساراته المتعثّرة، شكّل الحراك القائم في المنطقة (بخاصّة في دول ما بات يُعرف بـ"الربيع العربي") مناسبة للكشف عن مكوّنات المجتمعات بقواسمها المشتركة وتناقضاتها المختلفة. كما سمح برفع عددٍ من المطالب التي تنحو إلى إعادة النظر في العلاقة المتوتّرة بين المواطن والنظم السياسية القائمة، من علاقة يطبعها الحذر والصدام إلى علاقة مبنيَّة على التواصل واحترام الحقوق والحريات والكرامة الإنسانية، في إطار تعاقد اجتماعي جديد كفيل ببلورة مواطنة تحتكم إلى المؤسّسات واحترام الحقوق والواجبات.

د إدريس لكريني*

كان الحراك الشعبي بمثابة حجر ألقي في بركة ظلّت راكدة لعقود عدّة خلت. فالمناقشات السياسية والأكاديمية والاجتماعية الحادّة التي أعقبت هذا الحراك، أتاحت الفرص لبروز نخب جديدة لم يكد يسمع صوتها، أو رأيها في السابق، بفعل تداعيات الاستبداد. كما سمح لكثير من المجتمعات في المنطقة بإعادة اكتشاف ذواتها.

تختزن الكثير من دول المنطقة العربية مكوّنات دينية وإثنية مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة إلى لبنان، والدول المغاربيّة، والعراق، والسودان... إلخ.

إن طبيعة الروابط المشتركة التي تجمع بين مكوّنات المجتمع، من حيث متانتها أو ضعفها، تلعب دوراً محوريّاً في تأمين مسار التحوّل الديمقراطي. ذلك أن ضعف الشعور بالمواطنة، والاختباء خلف انتماءات ضيّقة إثنية كانت أو عرقية أو دينية.. يؤثّر بالسلب على مسار التحوّل ويهدّد وحدة الدولة وتماسك المجتمع. فالصراع الطائفي ومثله المذهبي، أفسد التحوّل نحو الديمقراطية في لبنان والعراق. وقد يتهدّد المشروع الديمقراطي في مصر وليبيا واليمن وسورية.

وإذا كان الشعور بالمواطنة هو أحد المؤشّرات التي تعكس تمتّع الإنسان بحقوقه، فإن مظاهر القمع والشمولية التي فرضتها الكثير من الأنظمة الاستبدادية أفرغت هذا المفهوم من كلّ معانيه النبيلة وقيمه البنّاءة، حيث سعت في كثير من ممارساتها إلى إلغاء حقوق المواطنة وربطتها بالواجبات فقط.

يُعتبر التعدّد العرقي واللغوي والديني والثقافي.. أمراً طبيعياً داخل المجتمعات الإنسانية. ذلك أن داخل القارة الإفريقية التي يتجاوز عدد دولها الخمسين، تتعايش حوالى 2200 إثنيّة متميّزة بلغاتها وثقافتها. وفي آسيا التي تحتضن أكثر من ثلاثة مليارات من الناس، ثمّة أكثر من 2000 إثنيّة متباينة في لغاتها وديناتها وتقاليدها. وعلى المستوى العالمي هناك حوالى 8000 إثنية و6700 لغة.

أثبتت الدراسات والتجارب الميدانية أن درجة انصهار مختلف المكوّنات داخل المجتمع الواحد وتعايشها تظلُّ في جانب مهمّ منها متوقّفة على طبيعة التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها. فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرّض مختلف هذه المكوّنات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشروعات بديلة خاصة بها. ما يفضي إلى انفجار مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصّب والانقسام، فيما التشبّث بهذه القيم والمبادئ يكرّس الوحدة الوطنية، ويدفع نحو التعايش والاندماج.

بعدما ظلّت لسنوات طويلة محكومة بطوق أمني معيّن، وخاضعة في العديد من الأحيان لضبط صارم، باعتبارها شأناً سيادياً داخلياً، استأثرت قضايا التنوّع المجتمعي باهتمام دولي كبير خلال العقدين الأخيرين، نتيجة للتحوّلات الكبرى التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفييتي (سابقاً) الذي فرض سياسات تحكّمية في مواجهة الأقلّيات والإثنيات، وما تلاه من تدويل لقضايا حقوق الإنسان وحرياته التي أصبحت تحتلّ مكانة بارزة من ضمن خطاب مختلف الفاعلين الدوليّين، إلى جانب قضايا حيوية أخرى ظلّت منسيَّة ومهملة بفعل ظروف الحرب الباردة وتداعياتها؛ كما هو الشأن بالنسبة إلى تلوّث البيئة ومكافحة الإرهاب والأمراض الخطيرة العابرة للحدود.

يحتمل التنوّع بشتّى مظاهره الثقافية، والإثنية، والدينية، واللغوية.. وجهين: **أولهما** قد يكون إيجابياً بالنظر إلى الدور المهم الذي يمكن أن يُسهم به في تحصين كيان الدولة وتقويته إذا كانت تستوعب أهمّية هذه التعدّدية وترسّخها ميدانياً، **والثاني** قد يكون سلبياً لما يمكن أن يشكّله من خطر على استقرار الدولة ووحدتها، وبخاصّة داخل الدول التي تتميّز فيها مقاربة هذا الملف بالهيمنة والانحراف.

فمظاهر الحيف والتهميش والإقصاء التي يمكن أن تطال أحد مكوّنات المجتمع ستؤدّي حتماً إلى تدهور التضامن الداخلي وتهديد وحدة المجتمع، وتتسبّب في بروز أزمات اجتماعية وسياسية. في حين أن الممارسة الديمقراطية - اعتماد العدالة بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية- تشكّل مدخلاً كفيلاً بتدبير المشكلات والاختلافات، وضمانةً لترسيخ التعايش المجتمعي ودعم الوحدة الوطنية.

في الوقت الذي توفّقت فيه الكثير من الدول في تدبير تنوّعها المجتمعي، عبْر اعتماد سبل ديمقراطية مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة إلى بلجيكا وفرنسا، فإن دولاً أخرى شهدت انفجارات عنيفة ودامية للصراعات العرقية والدينية بصورة تعكس وجود خلل كبير في هذا الشأن، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد اليوغوسلافي السابق، ورواندا، والصومال، والعراق.

أسهم ترسيخ المواطنة في تطوير المجتمعات وفي تعزيز الحقوق والحريات والمساواة، وتدبير التنوّع داخلها، وتجاوز الولاءات الإثنية والعرقية والحزبية الضيّقة إلى ولاءات أكثر اتساعاً، كما دعمت المشاركة السياسية.

فقد حدث توافق بين مختلف القوى السياسية في الهند التي تحتضن عدداً كبيراً من الأعراق والأديان والطوائف، تمخّضت عنه بلورة دستور ديمقراطي بعد الاستقلال.. والأمر نفسه بالنسبة إلى ماليزيا التي سعت إلى تدبير تنوّعها بصورة ديمقراطية، وتشهد تطوّراً اقتصادياً ملحوظاً.

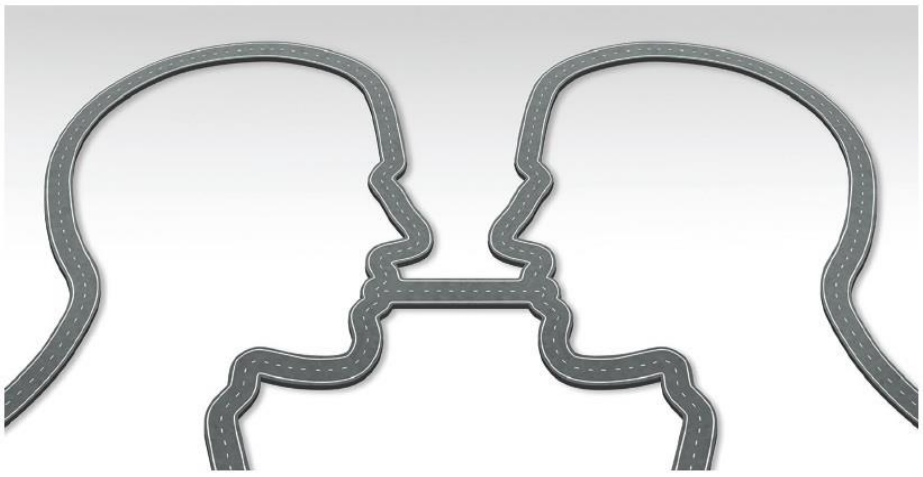

إن الوطن الذي لا يستوعب مكوّناته المجتمعية في مختلف تمظهراتها الثقافية والعرقية والإثنية والدينية، ولا يدعم حقوق الأفراد وحرياتهم، في إطارٍ من الأمن والاستقرار، يؤدّي إلى اختلالات تقتل روحَ المواطنة، وتكرّس الفرقة والتطاحن داخل المجتمع الواحد.

تنبني الممارسة الديمقراطية في أحد أهمّ عناصرها على تدبير الاختلاف، ويتقوّى الشعور بالمواطنة داخل المجتمعات التي تترسّخ في داخلها قيم العدالة والحرية والمساواة، فيما يضعف هذا الشعور داخل المجتمعات التي لا تستطيع استيعاب مكوّناتها المختلفة.

فالمواطنة هي إحدى الركائز التي تنبني عليها الديمقراطية. فهي توفّر المناخ السليم والأجواء السليمة المناسبة لتعايش الخصوصيات والاختلافات الثقافية والحضارية، فيما يكرّس الاستبداد مفاهيم منحرفة للمواطنة، وغالباً ما يربطها بالواجبات من دون الحقوق، بما يجعلها تتحوّل إلى نوع من العبودية.

كما أن الشعور بالمواطنة هو مؤشّر على تمتّع الإنسان بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والثقافية والسياسية. والمواطنة ليست مجرّد اكتساب الفرد لجنسية ما، بما يترتّب عنها من حقوق وواجبات، وإنما هي شعوره بالانتماء إلى فضاء مجتمعي يتقاسم معه العديد من المبادئ والأفكار والأهداف، بصورة تحفظ كرامته وتجعل الولاء الوطني للفرد يسمو فوق كلّ الولاءات القبلية والعرقية والمذهبية. إنها أساس كلّ ديمقراطية، تتعايش عبرها الخصوصيات الحضارية والثقافية.

إنها تحيل في أسمى معانيها إلى العيش المشترك بتناقضاته وإكراهاته وفرصه، والإقرار بالتنوّع الإنساني والتعدّدية والاختلاف في إطار الوحدة الوطنية، والتعايش والتعاون والتفاهم الإنساني..

وإذا استحضرنا أن الرهانات الكبرى بصدد التحوّلات التي تشهدها المنطقة في الفترة الحالية تظلّ مشروطة باستثمار التضحيات والجهود المبذولة وتوجيه الأحداث خدمة لقضايا الدولة والمجتمع، داخلياً وخارجياً، على طريق بناء أسس تقطع مع الاستبداد والفساد وخرق حقوق الإنسان، فإن السعي لتدبير التنوّع بصورة ديمقراطية، بعيداً من كلّ مظاهر الإقصاء والتهميش، يعدّ مدخلاً فعّالاً لوضع حدّ لمختلف الصراعات والنزاعات الداخلية، ولبناء دولة مدنيّة حاضنة للجميع.

إن ما تشهده دول الحراك العربي من تحوّلات يُبرز حجم المشكلات الخطيرة التي تراكمت على امتداد سنوات عدّة نتيجة للاستبداد والفساد وغياب الحريات، وهشاشة مؤسّسة القضاء، وعدم القدرة على تدبير الاختلاف المجتمعي في أبعاده العرقية والإثنية والدينية.. بشكل ديمقراطي. وهي عوامل تجعل من أيّ مبادرات إصلاحية في غياب مصالحة وطنية شاملة أمراً نسبياً وهشّاً، بل وتجعل هذه الأقطار عرضة لتكرار الاستبداد ولمزيد من الأزمات الاجتماعية والسياسية، ما يفتح الباب ويبقيه مشرّعاً أمام سيادة مظاهر الانتقام وانتهاك حقوق الإنسان بمختلف المظاهر والأشكال.

***مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات- المغرب**

العدوان الإسرائيلي على غزّة في سياق القانون الدولي

نصّ ميثاق الأمم المتحدة صراحة على تحريم اللجوء إلى القوّة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية؛ وعلى الرغم من ذلك، فالممارسة الدولية تشهد تزايداً في لجوء الدول إلى القوّة لحسم خلافاتها القائمة، حيث أضحى الاعتداء العسكري مرادفاً لحقّ الدفاع الشرعي ضمن الخطاب والممارسة الدوليين في كثير من الأحيان.

وتحتلّ إسرائيل المكانة الأولى بين الدول الأكثر لجوءاً إلى هذا المدخل القانوني، لتبرير عملياتها العسكرية العدوانية، في إخضاع الشعب الفلسطيني، فأدرجت اعتداءاتها المتكرّرة والمتجدّدة على غزّة ضمن هذا السياق.

د إدريس لكريني*

إن الدفاع الشرعي هو إمكانية وقائية واحترازية تتيحها القوانين الداخلية، كما الدولية، للدفاع عن النفس، عندما تصعب أو تستحيل الاستعانة بالقانون في ردّ الاعتداءات والأخطار الداهمة وحماية الحقوق. وهو يندرج ضمن الحقوق الطبيعية التي يملكها الشخص، طبيعياً كان أم معنوياً، والتي تسمح له بالقيام بكل ما يراه نافعاً لنفسه، وكفيلاً بضمان بقائه واستمراره.

وحرصاً على ضمان تطبيق هذه الإمكانية القانونية على نحوٍ سليم، وبعيدا عن كل انحراف، حرص المشرّع المحلي، كما الدولي، على تقييدها بمجموعة من الشروط: فالخطر، موضوع الدفاع، ينبغي أن يكون داهماً وحقيقياً، مع استحالة اللجوء إلى السلطات الأمنية والقضائية لدفع الخطر وتجاوزه، وأن يكون الرد آنيّاً، ويتناسب مع حجم الخطر ولا يتجاوزه.

وعلى الصعيد الدولي تعتبر **المادة 51** من **الميثاق الأممي** بمثابة مرجع قانوني لتنظيم وتفعيل هذا الحق، فهي تنصّ على أنه: *"ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول، فرادى وجماعات، في الدفاع عن نفسها، إذا اعتدت قوة مسلحة على دولة عضو في الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي"*. فقد أحاط الميثاق في هذه المادة استعمالَ هذا الحقّ (الدفاع الشرعي عن النفس) بمجموعة من الضوابط والشروط، حتى لا يكون ذريعة ومطيَّة لترهيب الدول والاعتداء على الشعوب وتحقيق المصالح الضيقة.

حاولت إسرائيل منذ سنوات التذرّع بأن عملياتها العدوانية المتكرّرة في غزّة تندرج ضمن *"الحقّ المشروع الذي تمارسه في سياق الدفاع عن نفسها"* بموجب **المادة 51** من **ميثاق الأمم المتحدة**، في مواجهة الصواريخ التي تقصف بها حركة المقاومة حماس مناطق في العمق الإسرائيلي. ومعلوم أن إسرائيل، منذ قيامها في الأراضي العربية المحتلّة، كانت تلجأ إلى هذه الذرائع باستمرار لتبرير اعتداءاتها المتكررة في فلسطين، كما في مختلف الأقطار العربية.

لقد تحوَّل هذا الاستثناء من المبدأ الأساسي المرتبط بمنع استخدام أو التهديد باستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، إلى ما يشبه القاعدة العامة في الممارسات العسكرية الإسرائيلية، ونذكر في هذا السياق غارات إسرائيل العسكرية المتكرّرة ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم؛ وعلى مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، بتاريخ 25 أكتوبر (تشرين الأول) 1985؛ والغارة التي شنّتها في السابع من شهر يونيو (حزيران) 1981 على المفاعل النووي العراقي "تموز"؛ والعمليات العسكرية التي باشرتها القوات الإسرائيلية بتاريخ 5 أكتوبر (تشرين الأول) 2003، واستهدفت فيها موقع "عين الصاحب" داخل الأراضي السورية، بذريعة أن الموقع تابع لحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، فضلاً عن الهجمات الواسعة التي شنتها داخل التراب اللبناني بتاريخ 12 يوليو (تموز) 2006 والتي دامت أكثر من شهر.

إن حقّ الدفاع الشرعي الذي تطوّعه إسرائيل لتكيّفه وفق مصلحتها، يمكن أن يصل إلى حدّ الاحتلال المستمرّ لأراضي الطرف المعتدي/ المعتدى عليه، ثم إلى الاستيلاء على هذه الأراضي وضمّها؛ وذلك في سياق ما يعرف بسياسة "الحدود الآمنة" التي تقوم عليها استراتيجيتها العسكرية. وبالعودة إلى الغارات العسكرية الإسرائيلية الحالية في غزّة؛ نجد دولة الاحتلال، كعادتها في التعامل بانتقائية مفرطة مع القانون الدولي وتوظيفه بانحراف كبير في الحالات التي تهمها، من دون غيرها من الحالات التي تضعها في موقع المسؤولية الدولية، تتذرع مرّة أخرى بالدفاع الشرعي لتبرير هذه العمليات.

وهكذا يتحدث قادة الكيان الإسرائيلي عن "اجتثاث جذور الإرهاب في غزّة" تارة، وعن الحؤول دون وصول الصواريخ التي تطلقها "حماس" إلى إسرائيل تارة أخرى.

بناء على مقتضى **المادة 51** من **الميثاق الأممي**، فإن الحقّ في الدفاع الشرعي مشروط بوقوع عدوان مسلّح؛ وقد اعتبرت إسرائيل أن إطلاق الصواريخ من غزّة بمثابة عمل عسكري حقيقي؛ وهو ما لا ينطبق على الأعمال الدفاعية التي تقوم بها المقاومة الفلسطينية في غزّة، ردّاً على الحصار وإغلاق المعابر، ما دامت هذه المقاومة في وضعية ردّ الاحتلال ومقاومته؛ وهذا ما أكّدته المادة السابعة من توصية الجمعية العامة **رقم 3314**، المرتبطة بتعريف العدوان، والصادرة بتاريخ 14 ديسمبر (كانون الأول) 1974، التي نصت على أن تعريف العدوان لا يمكن أن يمسَّ بأي شكل من الأشكال، بما هو مستقى من الميثاق من حقّ في تقرير المصير والحرية والاستقلال للشعوب المحرومة من هذا الحقّ بالقوّة. كما أن الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أقرَّت فيه هذه الأخيرة بتاريخ 09- 07- 2004 بعدم شرعية الجدار العازل (جدار الفصل العنصري) في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، ورفضت فيه التبريرات الإسرائيلية المتصلة بحقّ الدفاع الشرعي في هذا الصدد.

ومعلوم أن مقاومة المحتل بأشكالها كافة (الفردية أو الجماعية، المباشرة أو غير المباشرة، المسلحة أو غير المسلحة..) تستمد شرعيتها من مبادئ القانون الدولي الإنساني، التي تؤكّد على حماية أفراد المقاومة الشعبية المسلحة، والتي تجسدها اتفاقية جنيف ومؤتمر فيينا؛ ومن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948؛ ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومختلف القرارات والتوصيات الصادرة عنها، والتي تؤكد على شرعية تقرير المصير والحق في الدفاع الشرعي الجماعي والفردي (توصية **رقم 2625** بتاريخ 24 أكتوبر 1970، توصية **رقم 3246** بتاريخ 29 نوفمبر 1974، توصية **رقم 3314** بتاريخ في 14 ديسمبر 1974، إلخ..) علاوةً على مختلف القرارات الصادرة عن عدد من المنظمات الإقليمية في هذا الخصوص، وعلى ما ذهب إليه الفقه الدولي في غالبيته من اعتبار هذا العمل مشروعاً.

كما أن الأعمال التي باشرتها المقاومة في غزّة تنتفي فيها "عتبة الخطورة"، التي تعدّ معياراً رئيساً للتمييز بين العدوان وبين أعمال القوّة الأخرى؛ فهي لا تصل من حيث الخطورة إلى الدرجة التي تسمح بمباشرة هذا الحقّ.

ويَشترَط في الهجوم أيضاً أن يحمل قدراً من الفجائية، التي تجعل تلافي مخاطره بالسبل القانونية أمراً مستحيلاً؛ بينما نجد أن ردّ المقاومة في فلسطين كان متوقعاً، كما أنه جاء كردّ فعل على الاحتلال وعلى إغلاق المعابر والحصار الذي باشره المحتلّ، وكان بالإمكان تلافي هذا الردّ عبر اتخاذ تدابير وقائية أخرى يسمح بها القانون الدولي، كاللجوء إلى مجلس الأمن أو عقد اتفاقات هدنة ورفع الحصار..

ومن جهة أخرى، يجب أن يتمّ استعمال هذا الحق بشكل احتياطي ومحدود وبعد إبلاغ مجلس الأمن بالأمر، حتى يتسنّى له التدخل والقيام بما تمليه عليه مهامه في هذا الشأن، بوصفه المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكي لا يتحوّل ردّ الفعل إلى عمل انتقامي.

غير أن مجلس الأمن بوصفه الجهاز الرئيس المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، لم يتحمّل بعد مسؤولياته في إيقاف هذه العمليات، عَبْر اتخاذ ما يسمح به الميثاق من إجراءات وتدابير في هذا الشأن، وذلك بفعل الضغوط التي ما فتئت تمارسها عليه الولايات المتحدة؛ وهو ما أسهم في إعطاء فرصة كافية للجيش الإسرائيلي لتنفيذ عدوانه واستكمال جريمته في غزّة.

وقد أكدّ القانون والقضاء الدوليين على شرط التناسبية في ممارسة حقّ الدفاع الشرعي؛ ذلك أن حجم ردّ الفعل يجب أن يكون ملائماً ومتناسباً مع الفعل ولا يفوقه خطورة؛ وهو ما ينتفي أيضاً في العدوان العسكري الإسرائيلي على غزّة، الذي استعملت فيه الطائرات والقنابل ومختلف الأسلحة الأخرى في مواجهة صواريخ المقاومة التي تأتي في سياق مواجهة الاحتلال وممارساته الوحشية؛ كما أن ذلك العدوان طال المدنيين العزّل واستمرّ لمدّة طويلة.

وبناء على هذه المعطيات، فإن العمليات العسكرية الحالية . كما السابقة - في غزّة والتي حاولت إسرائيل تسويقها كعمل يندرج ضمن ممارسة حقّ الدفاع الشرعي، تتنافى بصورة لا لبس فيها مع مضمون **المادة 51** من **الميثاق الأممي** وأهدافها؛ بل هي عدوان واضح المعالم ويندرج ضمن الأعمال الانتقامية التي يحرّمها القانون الدولي.

إن التحايل على استعمال هذه الإمكانية (حقّ الدفاع الشرعي) بغير حقّ؛ يخلق حالة من الفوضى في العلاقات الدولية؛ ويشجّع بعض الدول على القيام بأعمال انتقامية والاعتداء على دول أخرى، بتهم وذرائع مختلفة، ما يكرّس اللجوء إلى القوة العسكرية لتسوية الخلافات، على نحوٍ يُفضي إلى تهميش السبل الدبلوماسية ويُلغي دور الأمم المتحدة في تسوية النزاعات وإدارة الأزمات، ويشجّع على التدخل في شؤون الدول الضعيفة، من دون حدود أو ضوابط.

* **مدير مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات - المغرب**

شبكات التواصل الاجتماعي: لا بدّ من التشريع القانوني

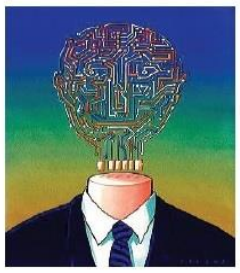

لئن كان التقدم التكنولوجي يشكو من عيب جوهري هو الثغرة الناتجة عن ضعف التشريع القانوني، الذي يجب أن يرافقه، وأن يملأ الخواء الأخلاقي والإنساني الملازم لاستخدامه، فإن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، هو المثل الساطع على التقدم التكنولوجي وعيبه الجوهري المذكور، إذ يطرح ذلك الاستخدام مسؤولية أخلاقية وقانونية تتقلص معها إمكانية التحكم في مآل النشر الإلكتروني بشكل عام، وتجعل من انحرافه أمراً وارداً، بعدما فتح نافذة جديدة وآفاقاً واسعة أمام فئات مختلفة داخل المجتمع للتعبير عن مآسيها وآلامها وآمالها.

د.إدريس لكريني*

أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي (كاليوتوب، والمواقع الإلكترونية، والفيس بوك، والتويتر، والمدونات الإلكترونية..) إمكانيات كبيرة أمام الأشخاص من أجل التواصل والتعبير عن الآراء والمواقف إزاء قضايا مختلفة. وأمام عجز الكثير من وسائل الإعلام التقليدية عن مواكبة التحولات الاجتماعية، أضحت هذه الشبكات تعجّ بالمواقف والآراء الجريئة، بصورة جعلتها منبراً للدفاع عن الحقوق والحريات والتعريف بمختلف المشكلات الاجتماعية، وتحوّلت معها من تقنياتٍ للتواصل إلى قنوات مؤثّرة.

أسهمت مجموعة من العوامل في تطور الإعلام الاجتماعي وانتشاره، فعلاوة على التطور المذهل الذي لحق بتقنيات الاتصال في السنوات الأخيرة، يتيح النشر الإلكتروني بشكل عام سهولة وسرعة كبيرة على مستوى الإصدار والتوزيع والقراءة. كما تتعدّد وتتنوّع صوره بين النصوص المكتوبة والمسموعة والمرئية. وهو يسمح بإتاحة المعطيات والأخبار والمعلومات بأقل تكلفة بالنسبة إلى الناشر أو القارئ. كما يعتبر صديقاً للبيئة، ويسمح بانتشار المواد المنشورة بسرعة، وعلى نطاق جغرافي واسع، عبر تجاوز التعقيدات التقنية والإدارية للنشر الورقي (لا يتطلب شهادات أو رساميل أو تراخيص)، مع تلافي نفاد نسخ الكتب والجرائد والمطبوعات من المكتبات والأكشاك..

وعلى الرغم من الانتقادات التي أثيرت بصدد هذا الإعلام عند بدايات ظهوره، إلا أنه اكتسب صدقية كبيرة في السنوات الأخيرة بسبب تزايد الإقبال عليه وتوجّه عدد من "المستشهرين" إلى خدماته، واعتماده على التوثيق بالصورة والصوت ومقاطع الفيديو..، بالإضافة إلى إسهاماته في فضح الكثير من مظاهر الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

وفّر الإعلام الاجتماعي فضاء حيوياً للنقاش وتناول الموضوعات بجرأة كبيرة، بل دفع الكثير من وكالات الإعلام إلى الاعتماد على ما تعرضه شبكاته من أخبار وتقارير وصور.. بما أسهم في تجاوز احتكار الدول للمعلومة والأخبار.

تتعدّد العوامل التي تدعم اهتمام شبكات التواصل الاجتماعي بقضايا حقوق الإنسان. فهذه الأخيرة تتجاوز البعد المحلي إلى قضية عالمية تحظى بأولوية كبرى. وقد ظهرت منظومة جديدة من الحقوق أيضاً تتطلب مقاربة مبنيّة على التعاون والتنسيق الدوليين، كما هو الشأن بالنسبة إلى الحق في بيئة سليمة، والحق في السلام، والحق في التنمية، والحق في الولوج إلى المعلومات..، علاوة على اتساع دائرة الفقر في العالم (بحيث يعاني من الجوع أكثر من مليار بشري)، وتنامي النزاعات الداخلية، وتصاعد المطالب بالتغيير نحو الديمقراطية في كثير من الأقطار، وما يتمخض عن ذلك من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

هكذا، زادت الرغبة في توظيف التكونولوجيا الحديثة في خدمة الإنسانية، وأصبح الإعلام الاجتماعي يشكّل متنفساً لتجاوز الإكراهات والقيود السياسية والقانونية التي تحدّ من حرية الصحافة. فأضحت المنتديات ومواقع "الفيس بوك" و"التويتر" والمواقع والمدونات الإلكترونية توفّر إطاراً افتراضياً لمناقشة وتداول عدد من القضايا المجتمعية الحيوية، وسعى الكثير من الأشخاص إلى استثمار هامش الحرية الذي تتيحه شبكة "الإنترنت" في هذا الصدد.

يعتبر الإنسان هو المعني بالرسائل الإعلامية، كما إن الحق في الاتصال والإعلام هو من حقوق الإنسان التي أكد عليها الإعلام العالمي لحقوق الإنسان في مادته التاسعة عشرة، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادته التاسعة عشرة، وكذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان في مادته الثانية والثلاثين.

أمام الإمكانيات التي يتيحها الإعلام الاجتماعي، ظهرت مواقع إخبارية وطنية ودولية تهتم بقضايا حقوق الإنسان، سواء بمبادرات فردية تسمح بإسماع أصوات فئات مظلومة أو محرومة.. داخل المجتمع، أم من خلال مواقع لهيئات المجتمع المدني، تستثمرها هذه الأخيرة في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان والدفاع عنها.

وكان لهذه الشبكات دور كبير في بروز ما يسمّى بالمواطن الصحافي المسهم في جمع وتصنيف وتحليل وصوغ المعلومات والأخبار.. ونزع احتكار الدولة للمعلومات والأخبار، ما أعطى فرصاً متزايدة للانفتاح ولإسهام المواطن في صناعة القرار السياسي بوصفه أساس العملية الديمقراطية.

أسهم الإعلام الاجتماعي في كسر مفهوم السيادة في بعدها الصارم، وفي دعم قضايا حقوق الإنسان. كما فتح نافذة جديدة وآفاقاً واسعة أمام فئات مختلفة داخل المجتمع للتعبير عن مآسيها وآلامها، وتحوّل في زمن قياسي إلى قوة مؤثرة، ومنبر لإسماع الأصوات المهمّشة، وبناء اتجاهات الرأي العام. كما أسهم في ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في أوساط الشباب، باعتبارهم الأكثر احتكاكاً بالإعلام الاجتماعي، وأتاح إمكانية الوصول إلى فئات واسعة ومتنوعة من الناس، وترسيخ ثقافة المطالبة بالحقوق، ووفّر جرأة كبيرة في تناول قضايا حقوق الإنسان، وحدَّ من رقابة الدولة وتحكّمها في مسار الإعلام. وهو ما سمح بخلق فضاء للنقاش والحوار بين فئات مجتمعية تتقاسم أفكاراً وقضايا واهتمامات وانتماءات ومعاناة مشتركة.

من منطلق المسؤوليات الجسام التي يتحملها الإعلام، بعامة، على مستوى التنوير وتشكيل الرأي العام تجاه قضايا مختلفة، يمكن للإعلام الاجتماعي أن يسهم في دعم وتعزيز حقوق الإنسان، على صعيدين: الأول أفقي من حيث ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالمياً والتربية عليها، وبلورة نقاشات مفتوحة على موضوعات ذات صلة بحقوق الإنسان، ونشر كتب ومقالات وتقارير وتشريعات وطنية واتفاقيات دولية في السياق نفسه، وإتاحة الفرص للتعرف إلى منظمات وهيئات محلية ودولية تعنى بالموضوع. والثاني عمودي، يتعلّق بكشف الانتهاكات المختلفة التي تطال حقوق الإنسان في مناطق مختلفة من العالم وفضحها بشكل فوري ومدعّم بالصور والصوت أو بمقاطع فيديو.. وإبلاغها للرأي العام، وتسليط الضوء على مختلف القضايا والموضوعات الإنسانية المرتبطة بمعاناة فئات معيّنة داخل المجتمعات. ولعل هذا ما دفع الكثير من المنظمات والجمعيات الوطنية والدولية العاملة في حقوق الإنسان إلى فتح مواقع إلكترونية للتواصل مع الجمهور.

غير أن الدور المتزايد للإعلام الإلكتروني في مجالات الفضح والتأثير والضغط، لم يخلُ من مشكلات وإكراهات. ذلك أن عدداً من الناشرين على امتداد مناطق مختلفة من العالم اعتقلوا أو تعرضوا للمتابعة القضائية والاستنطاق أو شطبت مدوناتهم ومواقعهم من شبكة الإنترنت، نتيجة نشرهم بعض الآراء والمواقف والأخبار في هذا السياق. ولمواجهة هذه التضييقات، بدأ أصحاب المدونات وصفحات التواصل الاجتماعي الأخرى يتكتلون في إطار اتحادات وطنية وإقليمية ودولية تسمح بالتنسيق والتعاون لمواجهة هذه الضغوط من جهة أولى، ومحاولة تخليق وتنظيم حقل التدوين من جهة ثانية، والعمل على المحافظة على هامش الحرية التي أتاحتها شبكة الإنترنت في السنوات الأخيرة من جهة ثالثة.

لم يواكب التطورَ المذهل الذي طال شبكات التواصل الاجتماعي تشريعٌ قانونيّ لا بدّ منه للموازنة بين حرية التعبير والنشر والولوج إلى المعلومات من جهة أولى، وتوخي المسؤولية بعدم الانحراف في استثمار حرية النشر على مستوى الاعتداء على الملكية الفكرية، أو عدم احترام ضوابط مهنة الصحافة وأخلاقياتها من جهة ثانية؛ الأمر الذي يؤدي إلى نشر الإشاعات والموضوعات المحرّضة على العنصرية أو العنف أو التهجم على حريات الآخرين وكراماتهم.

وهناك مجموعة من العوامل التي تجعل من إمكانية الانحراف بهذا الإعلام أمراً محتملاً. فعلاوة على انتشار برامج وتقنيات تركيب الصور ومقاطع الفيديو وتزويرها (تقنية الفوتوشوب)، هناك تزايد في فتح الصفحات والمدونات بأسماء مستعارة. كما أن غالبية أصحابها يفتقرون إلى مقومات العمل الصحافي الاحترافي، ويجهلون التشريعات المؤطرة له، بما يسائل قدرتهم على التمييز بين الخبر والإشاعة، وبين المقاربة الموضوعية المحايدة وإسقاط الأحكام المسبقة، وبين أسلوب النقد البناء واحترام حياة الأفراد الخاصة من جهة أولى، والقذف والسب والشتم والتجريح من جهة ثانية.

وإذا كان إحداث مواقع بأسماء مستعارة يسمح أحياناً بمقاربة موضوعات شتى بجرأة وموضوعية، فإنه يطرح في المقابل مسؤولية أخلاقية وقانونية تتقلص معها إمكانية التحكم في مآل النشر الإلكتروني بشكل عام، وتجعل من انحرافه أمراً وارداً. ويبقى إسهام شبكات التواصل الاجتماعي في دعم حقوق الإنسان وتعزيزها، متوقفاً في جانب مهم منها على قدرة رواد هذه الشبكات على مواكبة التحولات المجتمعية، وعلى بلورة رسالة نبيلة تدعم تعزيز الحقوق وحماية الحريات.

■ يمكن للإعلام الاجتماعي أن يسهم في دعم وتعزيز حقوق الإنسان، من منطلق المسؤوليات الجسام التي يتحملها الإعلام، بعامة، على مستوى التنوير وتشكيل الرأي العام تجاه قضايا مختلفة ■

* مدير "مجموعة الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات" – المغرب

نحو "حراك" علمي عربي..

أضحى حجم الاستثمار في قطاعَيْ التعليم والبحث العلمي، والاهتمام بهما، مؤشراً أساسياً لقياس مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.. بل إن الدول المالكة للعلم والمعرفة أصبحت هي المتحكّمة في شؤون العالم المعاصر.

يرى كاتب هذا المقال أن عدداً كبيراً من دول العالم، بما فيها بعض الدول العربية، راهن على البحث العلمي في تحقيق التنمية، لكن هناك عقبات كثيرة تّعيق بلورة تنمية حقيقية في عدد من الأقطار العربية؛ ومع ذلك، يبقى مدخل البحث العلمي خياراً استراتيجياً رابحاً، لتجاوز مختلف الصعوبات والاختلالات المطروحة في هذا الشأن.

د. إدريس لكريني*

من منطلق أن إسهام البحث العلمي في تطوّر المجتمعات، وتحسين الإنتاج في شتى المجالات، لن يتأتّى إلا من خلال وجود هامش مقبول من الحرية الأكاديمية المحفزة على الإبداع والاجتهاد والممارسة الديمقراطية، فإن المناخ السياسي في الكثير من الدول العربية أسهم بصورة واضحة في تدنّي مستوى البحث العلمي وتراجع صدقيته؛ فقد حرصت كثير من الأنظمة في المنطقة على بقاء الأوضاع السياسية على حالها؛ ورفضت أي تغيير تسهم فيه النخب المثقفة والأكاديمية؛ الأمر الذي كانت له انعكاسات وخيمة على مستوى تضييق هامش الحرية الفكرية.

وقد أعادت أجواء الحراك والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها مختلف الدول العربية الأمل للشعوب نحو غد أفضل، وإذا كانت هذه التحوّلات تفرض اعتماد إصلاحات جذرية تروم تحقيق الديمقراطية والتنمية داخلياً، فإنها تدل أيضاً على أن واقعاً عربياً جديداً يمكن أن يتشكّل إذا ما تمّ استثمار هذه التحوّلات والفرص للخروج من المأزق الذي تعيشه مختلف هذه الأقطار، على مستوى فتح آفاق واعدة أمام البحث العلمي ومواجهة تحديات العولمة، واستثمار الإمكانات البشرية والطبيعية والاقتصادية المتاحة لبناء نظام إقليمي متطوّر ووازن، كفيل بإيجاد موقع له بين الأمم في عالم متغيّر..

لا ينتعش البحث العلمي البنّاء والإبداع الخلاق إلا في مناخ تطبعه الحرية والديمقراطية وتقبّل الأفكار النقديّة. وهو ما عزّ وجوده تقريباً في منطقتنا العربيّة، ما أثّر على أداء منظومتيْ التعليم والبحث العلمي، نتيجة المركزية المفرطة في تدبير الشؤون العامة؛ وقد انعكس ذلك بشكل كبير على أداء هاتين المنظومتين داخل المجتمع، وهَمشت إسهاماتهما المفترضة في تنوير المجتمع وتحقيق التنمية، عبر سياسات وتشريعات همّش معظمها منظومة التعليم بشكل عام وكرّس بالتالي علاقة الشكّ والحذر بين صانع القرار والباحث. وبالتالي، فإن ما يجري في المنطقة العربية من تحوّلات اجتماعية وسياسية يسائل بحدّة واقع البحث العلمي، ويطرح أهمية استحضاره وبلورة جهود سياسية وتشريعية وتقنية تدعمه، بما يمتّن ويقوّي مسار التحوّل داخل البلدان التي شهدت مظاهر متباينة من الحراك.

شكّلت الجامعات في مناطق مختلفة من العالم مصدراً لكثير من العطاءات الفكرية والفلسفية التي كان لها انعكاس كبير على تطوّر الإنسانية ونهضتها وتنميتها، وعلى مسار حركات التحرّر العالمية.

إن النجاح في تنشئة وتكوين مواطن يمارس التفكير بحرية ويستطيع طرح الأسئلة وتوجيه النقد، وله بعد الرؤية، ويشعر بالانتماء والمواطنة، يتوقف في جزء كبير منه على دعم المعرفة والتعليم؛ ذلك أن مهام الباحث الأكاديمي هي رسالة نبيلة تسعى إلى بلورة حلول ناجعة لمعضلات ومشكلات اجتماعية مختلفة، أكثر منها ممارسة لوظيفة تقنية.

يظلّ البحث العلمي بحاجة دائماً إلى بيئة سليمة تدعم جهوده في إنتاج المعرفة، وتطوير الأبحاث، وتجاوز القرارات العشوائية؛ كما يظلّ بحاجة ماسّة إلى رصد إمكانيات مادية تدعمه، علاوة على وجود تشريعات تضمن حقوق الباحثين وتحفظ كرامتهم.

وتقضي الحرية الأكاديمية بتحرّر الباحث من الشروط والضغوط المختلفة كلّها، التي تقيّد أعماله البحثية، ونتائجها، وتشوّش على موضوعيته في هذا الشأن؛ وهي تقوم على حرية التدريس والبحث، وحقّ الباحث في ممارسة التفكير والتحليل والنقد، والقيام بمختلف المبادرات المرتبطة بهذا الشأن، بعيداً عن أيّ وصاية أو ضغط.

برزت الحرية الأكاديمية كردّ فعل على الهيمنة، التي كانت تفرضها الكنيسة خلال القرون الوسطى على الحياة العامة، والحجْر الذي كانت تمارسه ضدّ الفن والعلم والاجتهاد في مختلف المجالات.. وهي تستمد مقوّماتها ومشروعيتها من الدساتير والتشريعات الداخلية، ومن مختلف المواثيق والقوانين الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان في علاقتها بالحقّ في التعليم والحقّ في حرية الفكر والرأي والتعبير.

ونجد في هذا السياق مجموعة من المواثيق والاتفاقيات الدولية، التي أكّدت على ضرورة احترام هذا الحقّ الحيوي وأهميته، كسبيل لإنتاج المعرفة وترسيخها في المجتمع، من قبيل المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تؤكّد على أن التربية ينبغي أن تهدف "إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية، وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية"، والمادة 15

من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تؤكّد على أن الدول الأطراف "تتعهد في هذا تتعهد باحترام الحرية التي لا غنى عنها للبحث العلمي والنشاط الإبداعي"؛ علاوة على توصيات أشغال الدورة 29 من الندوة العامة لليونسكو المنعقدة سنة 1997، والتي أكّدت على الحرّية الأكاديمية.

لم تقتصر تبعات الأوضاع المربكة في المنطقة على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. بل طاولت أيضاً المجال الفكري والعلمي، من منطلق الرغبة في المحافظة على الأمور كما هي، وصدّ أي تغيير ممكن؛ الأمر الذي خلّف كلفةً وخسائر مسّت الدولة والمجتمع معاً.

ووعياً منها بدور الفكر والتعليم في تعبئة المجتمع وتنويره، وترسيخ القيم وتجاوز المفاهيم الجامدة، مارس كثير من الدوائر الرسميّة العربية سبلاً مختلفة للتضييق على عمل الباحثين، تراوحت بين الزجر تارة والإغراء تارة أخرى.

وكان من الطبيعي أن تنشأ علاقة متوتّرة بين جهة رسمية همّها الوحيد بقاء مصالحها من جهة مثلاً، وباحث يسعى للمعرفة والموضوعية وتنوير المجتمع.. وهو ما أدّى بكثير من الباحثين والعلماء إلى خوض غمار الهجرة نحو الغرب.

ومن مظاهر التضييق على حرية الفكر في المنطقة، اعتماد تشريعات قانونية مقيّدة للنشر والفكر النقدي، وتزايد التعقيدات الإدارية المرتبطة بالنشر والتوزيع وإجراء الأبحاث الميدانية، إضافة إلى قلة الدعم المادي والتقني المخصّصين لمجالات التعليم والبحث العلمي، وعدم الاهتمام بمخرجات مؤسّسات البحث العلمي، وما تزخر به الأطروحات والرسائل الجامعية، التي تظلّ حبيسة الرفوف، ثم فرض قيود وتدابير صارمة على استيراد بعض الكتب الأجنبية، أو طرحها في المعارض، وتكريس منظومة تعليمية تمّ تجاوزها من حيث مخرجاتها ومناهجها، ومواجهة عدد من الباحثين والمفكرين بالتهميش والاعتداء البدني والسجن أحياناً، وبتهم الزندقة والاغتيال أحياناً أخرى.. ونتيجة لهذه الأوضاع مجتمعة، وعوض أن تسهم الجامعات في حلّ مختلف المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، أضحت هي نفسها جزءاً من هذه المشكلات.

هكذا أضحت الجامعات في كثير من هذه الدول آلية لتكريس السياسات والخطابات إياها، بدل الانفتاح على قضايا المجتمع الحقيقية وعلى المتغيرات والتحديات التي يفرضها المحيط الدولي المتسارع وطبيعة تطور الأمور على المستويات العلمية والتنموية والثقافية كافة.

ولأن الطبيعة لا تحتمل الفراغ، خرجت الجماهير إلى الشارع في عدد من الأقطار العربية في إطار "ثورات" واحتجاجات عارمة، على الرغم من تحفّظ وتمنّع عدد من الأحزاب والهيئات وبعض النّخب المثقفة، بصورة تعكس حجم الهوة القائمة بين هذه الأخيرة ومجتمعاتها، فيما حاولت هذه النخب في ما بعد، اللحاق بهذا الحراك، الذي لم تكن لها يد في صناعته، محاولةً تفسيره تارةً وتوجيهه تارةً أخرى.

تظلّ مصالحة الباحث مع محيطه في هذه المرحلة المهمّة، التي تشهدها الاقطار الأقطار العربية مطلوبة؛ وهي مهمّة لا تتحمّلها الدول فقط عبر دعم الحرية الأكاديمية من خلال تشريعات وسياسات عمومية، بل تبقى بحاجة إلى إرادة الباحثين والمثقفين أنفسهم أيضاً، وإلى ترسيخ ثقافة مجتمعية تؤمن بأهمية العلم والمعرفة وبدورهما في تطوير المجتمع.

إن الأوضاع المؤسفة التي يعيشها واقع البحث العلمي في المنطقة لا يعني غياب كفاءات بحثية وعلمية في الوسط الأكاديمي، بل إنها تحيل، في جزء كبير منها، إلى تراجع مستوى الحرية الأكاديمية وما يفرضه ذلك من إحباط وشلل لدى الكفاءات وعطاءاتها.

* **كاتب وأكاديمي من المغرب**

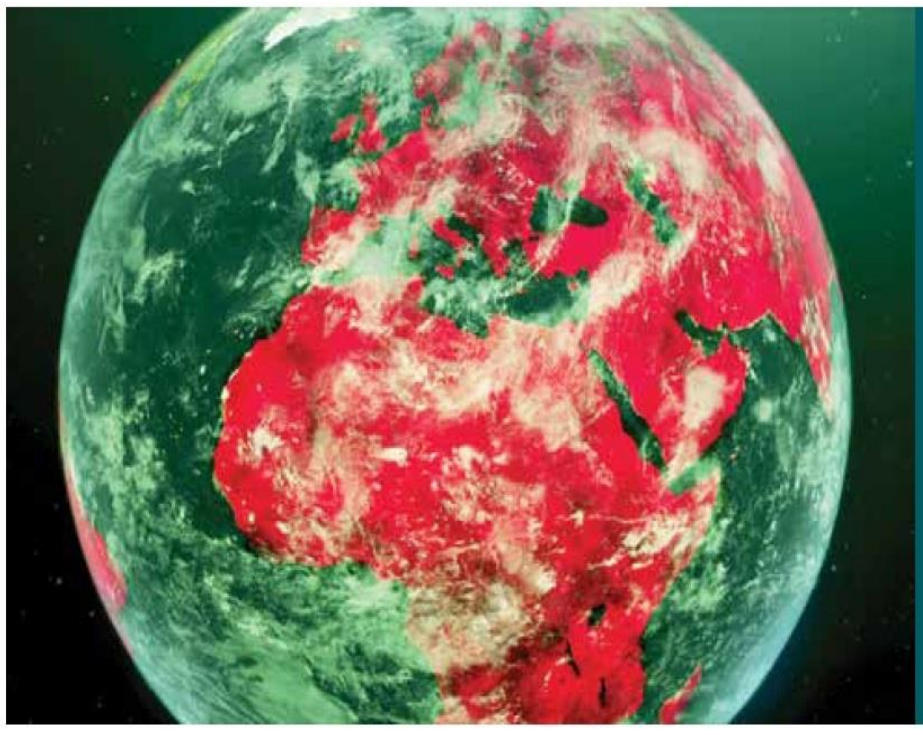

جائحة «كورونا» ومُستقبل النّظام الدّوليّ

على امتداد التاريخ الحديث للعلاقات الدوليّة، اقترنت الكثير من التحوّلات الهامّة والإنجازات الكبرى التي شهدها العالَم، بأزماتٍ وحروبٍ وأوبئة وكوارث خَطِرة، مثّلت حافزاً لاستخلاص الدروس من الأخطاء والهفوات، ولإعادة النَّظر في السياسات والأولويّات، وإحداث مجموعة من المؤسّسات والقواعد التي كان لها أثرٌ مُهمّ على تطوّر النِّظام الدوليّ برمّته..

د. إدريس لكريني*

فقد تلا نهاية الحرب العالَميّة الأولى إنشاء عصبة الأمم التي أعطت دفعةً حقيقيّةً للتنظيم الدولي، فيما أعقبَ، في نهاية الحرب العالَميّة الثانية التي خلّفت خسائر عظمى في الأرواح والمُمتلكات والبيئة..، تأسيسُ هَيئة الأمم المُتّحدة، التي أرست مجموعةً من المَبادئ المهمّة كمنْع التدخُّل، والتأكيد على المُساواة في السيادة بين الدول، وعلى السُّبل الوديّة في تسوية المَنازعات، وجَعلت من حفْظ السِّلم والأمن الدوليَّيْن ونبْذ الحروب أحد أهمّ أولويّاتها.

وفي بداية التسعينيّات من القرن الماضي، انهار الاتّحاد السوفييتي، وانتهت مرحلة الحرب الباردة بصراعاتها المُكلِفة، ما مهّد لأحداثٍ وتطوّراتٍ كبرى، بدأت بحرب الخليج الثانية، وتمدُّد العَوْلَمة، وتنامي البُعد الاقتصادي في العلاقات الدوليّة، وبروز مَعالِم «نظام دوليّ جديد» قادته الولاياتُ المُتّحدة الأميركيّة.

منذ تفجُّر الأزمة التي أحدثَها انتشار فيروس كوفيد 19، على امتداد مناطق مُختلفة من العالَم، وتفاقُم تداعياته وتسارُعها على المستويات الصحيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، تناسلت الكثير من الأسئلة بصدد الإشكالات الاستراتيجيّة التي سيَخلِّفها، وحول مُستقبل النِّظام الدولي، بعدما ظهرت القوى الدوليّة الكبرى كالولايات المُتّحدة الأميركيّة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وبريطانيا.. مُرتبكةً بشكل واضح، في تعاطيها مع تطوّرات الفيروس، ما خلّف خسائر جسيمة في الأرواح والمَصالِح الاقتصاديّة.

فتحَ الوباءُ البابَ لإعادة تشكيل مفهوم السِّلم والأمن الدوليَّين، بعدما ظلَّ لعقودٍ طويلة مُقترناً بغياب التهديدات العسكريّة، لينفتح بذلك على مَخاطر جديدة عابِرة للحدود، تَفرض تغيير الأسلحة، وإعادة النَّظَر في أدوات المُواجَهة، وباتّجاه تبنّي آليّاتٍ استراتيجيّة، مع إعادة النَّظر في النُّظم التقليديّة لإدارة الأزمات..

أظهرت الجائحةُ وجودَ حسٍّ ضعيف من التضامُن الدوليّ، بعدما طغت المُقاربات السياديّة على حساب التنسيق الدولي للسيطرة على الوضع، على الرّغم من أنّ الأمرَ يتعلَّق بخطرٍ لا يعترف بالحدود السياسيّة، ولا يُمكن لأيّ إجراءٍ داخلي كيفما كان نوعه، أن يَكسب رهان مُحاصرَته، إذا لم يكُن مقروناً بتدابير مُوازية في إطارٍ من التعاوُن والتنسيق العالميَّين.

كَشفت الجائحةُ أيضاً أنّ العالَم بمؤسّساته وضوابطه القانونيّة والاتّفاقيّة، لم يكُن مُستعدّاً وعلى قدرٍ من الجاهزيّة بما يكفي، لمُواجَهة خطرٍ حقيقيٍّ وداهِمٍ عابِرٍ للحدود، ويتعلَّق الأمر بالأمراض الخطرة. بلْ إنّ مُنظّمة الصحّة العالَميّة نفسها، بَدت مُرتبِكة وعاجِزة تماماً في هذا السياق، ما عرَّضها لانتقاداتٍ كثيرة، باعتبارها لم تتحمَّل المسؤوليّةَ في تحذير دُول العالَم من الخطر قبل تمدُّدِه وتصاعُدِه، كما أنّها لم تُسهِم في بلْورة خطّة عالَميّة مُوحّدة وناجِعة لمُواجَهة الفيروس.

أمّا مجلس الأمن، واعتباره المسؤول الرئيس عن حفْظ السِّلم والأمن الدوليَّين، والذي لطالما اتُّخذ قراراتٍ صارمة بصدد قضايا غير ذات أهميّة أو أقلّ خطورة، فلَم يتّخذ قراراتٍ في مستوى التحدّيات الكبرى التي باتت تُفرزها الجائحة على المستوى الدولي.

وعلى مستوى دول الاتّحاد الأوروبي، وعلى الرّغم من المُكتسبات التي حقّقتها هذه الأخيرة، في ما يتعلّق بإرساء نظامٍ إقليمي مُتطوّر، ومُتشابِك بعددٍ من الاتّفاقيّات، والمُعاهدات، والمؤسّسات الوازِنة التي تُجسّد العمل المُشترك، والاندماج على مُستوياتٍ عدّة، فإنّ محكّ تدبير الجائحة كشَفَ عن تفضيلِ عددٍ من دول الاتّحاد اعتماد مُقارباتٍ انفراديّة، وتدابير أحاديّة واضحة في التعاطي مع الموضوع، تباينت من حيث سرعتها وصرامتها ونجاعتها من بلدٍ إلى آخر؛ حيث اتُّخذت بعض دُول الاتّحاد تدابير استثنائيّة، كألمانيا التي اعتمدت قراراً يقضي بمنْع تصدير مجموعة من الآليّات والأدوات المتّصلة بالوقاية الطّبيّة نحو الخارج إلّا في حدودٍ ضيّقة جدّاً.

وأمام تفاقُم الوضْع، وتمدُّد الوباء، طالبت الدّول الأكثر تضرّراً، وبخاصّة منها إيطاليا وفرنسا وإسبانيا، دُولَ الاتّحاد بالمُوافقة على إصدار «سندات كورونا»، للإسهام في توفير التمويل الكفيل بالحدّ من التداعيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي خلّفتها الجائحة داخل هذه البلدان، وهو ما أثار حفيظة عدد من النُّخب السياسيّة في أوساط مجموعة من الدول الأعضاء.

وعلى الرّغم من قيام مفوّضيّة الاتّحاد الأوروبي بإنشاء صندوق للتضامُن من أجل أزمة كورونا، لتقديم الدعم للدول الأكثر تضرُّراً من الوباء، ومُحاولات التقليل من أهميّة اعتماد سياسات داخليّة مُتباينة، تحت هول الكارثة وتسارُع تداعياتها على الأرض، كَشفت هذه الأخيرة عدم نجاعة المنظومة الأوروبيّة في تدبير الكوارث العابرة للحدود.

فبعد الارتباكات التي خلّفها تنامي الهجرة السريّة نحو بلدان الاتّحاد، وما رافقَ ذلك من تباينٍ صارخ للمَواقف والسياسات المُعتمَدة، والتي غلبَ عليها الطابع الأمني السّيادي، على حساب الاعتبارات الإنسانيّة والتضامنيّة، لم يَخفِ الكثير من الباحثين والسياسيّين تخوّفاتِهم الجديّة من أن تفضي الانعكاسات السلبيّة للوباء إلى تقويض مؤسّسات الاتّحاد، مع استمرار تمدُّد الفيروس. وهو ما نبَّهت له المُستشارة الألمانيّة «أنجيلا ميركل»، عندما اعتبرت أنّ فيروس «كورونا» المُستجِدّ يُمثّل أكبر اختبار للاتّحاد الأوروبي منذ تأسيسه.

يبدو أنّ الاتّحاد استوعبَ الدّرسَ مُتأخّراً، وما فتئ يتدارك الأمر من خلال اعتماد سياسات تضامنيّة، من خلال تقديم الدعم للدّول الأعضاء الأكثر تضرّراً، وتنسيق الجهود العِلميّة الرامية إلى إيجاد أدوية ولقاحات لأجل القضاء على الفيروس.

لم تَحِل الإمكانات الاقتصاديّة والعسكريّة والتكنولوجيّة التي تمتلكها الولايات المُتّحدة الأميركيّة، دون انتشار فيروس كوفيد 19 داخل البلاد، بصورة أضحت معها أكبر مُتضرِّر على المستوى الدولي من حيث الإصابات وعددِ الوفيّات. فيما استطاعت الصين أن تتجاوز الخطر بفعل اتّخاذ تدابير صارمة، كما نجحت في تحويل الكارثة إلى فرصة مع اعتماد دبلوماسيّة المَساعدات التقنيّة والإنسانيّة، والترويج لإمكانيّاتها وقدراتها كقُطبٍ دولي وازِن.

تُمثّل الجائحة، على قساوتها وتداعياتها الصعبة، فرصةً لاستخلاص كثير من الدروس، على المَستويات الوطنيّة، وكذا الدّوليّة. فقد آن الأوان للنظر إلى السِّلم والأمن الدوليَّين من منظورٍ استراتيجي وشامل، كما أصبح من اللّازم أيضاً إعادة النَّظر في الآليّات الدوليّة لإدارة الأزمات وتدبير الكوارث، فيما أضحى جليّاً أنّ العالَم عاشَ لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن على وَهْمِ نِظام دوليّ «عادل وكفيل بتحقيق السلام العالَمي»، كما بشّر بذلك الرئيس الأميركي الأسبق «جورج بوش» الأبّ، مع استمرار التجاوزات والنّزاعات، ومع انكفاء عددٍ من البلدان على ذاتها، وخفوت بريق العَوْلَمة، بفعل وطأة الجمود الذي أصاب الاقتصاد العالَمي تحت ضغط الوباء.

يبدو أنّ العالَم أمام مُفترق طُرق، وبخيارَين مفصليّين، الأوّل يُحيل إلى المزيد من انكفاء الدول على نفسها، والتعاطي مع الجائحة وتداعياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والنفسيّة المستقبليّة، ومع مختلف الإشكالات العابرة للحدود بشكلٍ فردي، مع ما سيترتَّب عن ذلك من مَيلٍ نحو إثارة الفوضى، ومُحاولاتٍ لتصدير الأزمات، وتراجُعٍ منسوب الاعتماد المُتبادَل، بما سيَعمّق الوضعَ القائم، ويفرز أزماتٍ فرعيّة، تُرهِقُ كاهِلَ الدول، ومُختلف المؤسّسات العالَميّة، ما قد يؤدّي إلى انهيارها – أي المؤسّسات- تماماً.

أمّا الثاني، وهو الخيار الأكثر احتمالاً للوقوع، فيتّصل بتوجُّه الدول نحو مَزيدٍ من التضامُن والتنسيق للتصدّي للجائحة، ومُختلف المَخاطر والتحدّيات التي تُواجِه العالَم بأسره، كما هو الأمر بالنسبة إلى تلوّث البيئة، والإرهاب، والجرائم الرقميّة، والأمراض الخطرة المُتنقّلة، وذلك تحت ضغط توجّهات الرأي العامّ الذي أصبح أكثر وعياً من ذي قبل بهذه التحدّيات، وبضرورة تجنيد الجهود الدوليّة لعَقْلَنَتها ومُواجهتها، وتفعيل أداء المؤسّسات الدوليّة في هذا الصدد، ما سينعكس بالإيجاب على أداء هذه الأخيرة، وفي مقدّمتها الأمم المُتّحدة ووكالاتها المُختلفة في هذا الخصوص.

تَبرز الكثيرُ من المُعطيات والمؤشّرات التي تشير إلى أنّ منطق الأحاديّة القطبيّة الأميركيّة بدأ بالتراجُع منذ سنوات. وظهرَ بصورة ملحوظة مع هذه الجائحة، اتّجاهٌ نحو بلْورة نظام ستلعب فيه الصين أدواراً طلائعيّة على المستويات الاقتصاديّة والاستراتيجيّة. فهذه الأخيرة تملك كلّ المُقوّمات التي تُؤهّلها لأداء هذا الدَّور، حيث بدت مُصرّة في الآونة الأخيرة على إبراز قدراتها على هذا المستوى، عبر تحريك آليّة المَساعدات الإنسانيّة والطبيّة التي أضحت أكثر ديناميّة مع الجائحة.

لا نعتقد أنّ التمدُّد الصيني الرّاهن من شأنه أن يزيح الولايات المُتّحدة عن مَكانتها. فهذه الأخيرة ما زالت تملك كلّ المقوّمات التي تُعزِّز ريادتها وحضورها الدوليَّين، لكنّ الرغبة الصّينيّة المقرونة بإنجازاتٍ اقتصاديّة واعِدة، ودبلوماسيّة مُتوازِنة، فضلاً عن تصاعُد الدَّور الروسي على المستويَيْن الإقليمي والدولي، بعد سنواتٍ من الانكباب على إصلاح البيت الداخلي، ثمّ رغبة دول الاتّحاد الأوروبي في إرساء نظامٍ مُستقلٍّ عن الهَيْمَنة الأميركيّة، على المُستويَيْن الاقتصادي والأمني، فضلاً عن الاستياء الدولي الكبير من «النظام» الذي فرضته الولايات المُتّحدة الأميركيّة منذ مطلع التسعينيّات من القرن الماضي، هي كلّها مُعطيات واقعيّة تُشير إلى اقتراب حدوث تغيّرات في أركان النّظام العالَمي القائم، باتّجاه تعدُّديّة تلعب فيها الولايات المتّحدة دَوراً وازِناً إلى جانب قوى دوليّة أخرى كالصّين وروسيا والاتّحاد الأوروبي.

*أكاديمي وكاتب من المغرب

انفجار بيروت.. بين الكارثة والفُرصة

في الرّابع من شهر آب (أغسطس) الماضي، شهد مرفأ بيروت انفجاراً ضخماً هزّ أركان المدينة، وخلَّف خسائر بشريّة وماديّة كبيرة، وتداعيات اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة هائلة.

فقد تسبّب الحادث/ الكارثة في مَقتل حوالى 200 شخص، إضافة إلى جَرح عددٍ كبير من الضحايا الذين وصل عددهم إلى أكثر من 6500 شخص، من ضمنهم ما يقارب 1000 طفل، فيما تعرّضت الكثير من المحالّ والمَساكن إلى التدمير الكلّي أو إلى الضرر الجزئيّ من شدّة الانفجار.

د. إدريس لكريني*

في هذا السياق، أشارت اليونيسف إلى أنّ أكثر من 100000 طفل أصبحوا في هذه الظروف بلا مأوى، مع تضرُّر المباني والمَساكن.. بينما تعيش العديد من الأُسر في ظروف قاسية مع انقطاع المياه والكهرباء.

أمّا البنك الدّولي، فذكر أنّ الانفجار خلّف خسائر جسيمة تقدَّر مابين 3.8 و4.6 مليار دولار، مؤكّداً على أنّ لبنان يظلّ بحاجة إلى مَساعدات دوليّة، واستثمارات مُختلفة للخروج من المأزق الحالي.

كما عبَّرت الأُمم المتّحدة عن قلقها إزاء التداعيات البيئيّة الخطيرة التي نتجت عن الانفجار الذي خلّف تسرُّب موادّ كيماويّة خطيرة إلى الهواء، واحتمال تسرّبها إلى المياه أيضاً، وتراكُم أكثر من 800 ألف طنّ من حطام المباني.. من ضمنها موادّ كيماويّة وصناعيّة وطبيّة، لا تخلو بدَورها من تأثيرات سلبيّة على المحيط البيئي، وحذّرت الهيئة أيضاً من أنّ أكثر من نصف السّاكنة في البلاد معرّضون لـ«خطر انعدام الأمن الغذائي، في الأشهر المُقبلة»، مالم يتمّ اتّخاذ التدابير والإجراءات اللّازمة في هذا الشأن.

تباينت الآراء والمَواقف الواردة بصدد أسباب الحادث، وما إذا كان مُفتعلاً أو عرضيّاً، قبل إعلان السلطات أنّ الأمر يتعلّق بانفجار كميّات هائلة من موادّ كيماويّة خطرة (حوالى 2750 طنّ من مادّة نترات الأمونيوم) كانت محجوزة ضمن مَخازن المرفأ منذ حوالى ستّ سنوات مضت.

إنّ ما شهده لبنان في هذا السياق، هو كارثة حقيقيّة بكلّ المعايير، فقد جاء الحادث الأليم الذي مسّ أحد أهمّ المَرافق الحيويّة في البلاد، ليعمّق الجرح أكثر، حيث أثّر بشكل سلبيّ على المُعاملات التجاريّة الخارجيّة، وعلى القطاع السياحي، كما خلّف أجواءً من الهلع والترقُّب داخل المُجتمع.

وتحت هول الكارثة، خرج عددٌ كبير من المُواطنين الغاضبين للاحتجاج ضدّ النّخب السياسيّة، مُطالبين بمُحاسبة المسؤولين عن التقصير الذي أدّى إلى الحادث. وفي أعقاب ذلك، أعلن رئيس الوزراء اللّبناني استقالته، وهو الخيار الذي قام به عددٌ من النوّاب أيضاً، وعبَّر عنه عددٌ من الوزراء أيضاً. وفي الوقت الذي دعا فيه البعض إلى تشكيل حكومة وحدة وطنيّة للخروج من المأزق الرّاهن، اعتبر البعض الآخر أنّ هذا الخيار سيُعيد تكريس النظام الطائفي.

جاء الحادث الجلل في ظروف صعبة للغاية. فعلى المستوى الدولي، يعيش العالَم على إيقاع التداعيات الخطيرة والمُتسارِعة لجائحة كورونا التي أثّرت بشكلٍ كبير على المُعاملات الاقتصاديّة، وعلى ديناميّة العلاقات الدوليّة بشكلٍ عامّ، مع توقُّف عددٍ من الخطوط الجويّة العالميّة عن العمل، وانشغال الدول بتبعات الوباء على الصّعد الصحيّة والاجتماعيّة.

وعلى المستوى الإقليمي، تشهد المنطقة العربيّة عدداً من الأزمات المعقّدة، وهو ما تعكسه الأوضاع المتردّية في كلٍّ من سوريا وليبيا واليمن، علاوة على التباين الحاصل في المَواقف العربيّة إزاء عدد من القضايا، إضافة إلى تردّي النظام الإقليمي بكلّ مكوّناته، وهو ما استغلّته قوى دوليّة وإقليميّة كبرى لتعزيز هَيمنتها على المنطقة.

أمّا على مستوى الداخل اللّبناني، فقد وقع التفجير في مرحلة حبلى بالتّحديات والإشكالات، في ارتباط ذلك بالأزمة الاقتصاديّة التي كان يمرّ بها لبنان، والتي أثّرت بصورة ملحوظة على الالتزامات الماليّة الخارجيّة للبلاد، ومن حيث تراجُع سعر صرف العملة الوطنيّة وتأزُّم القطاع المصرفي، وتفشّي البطالة، وارتفاع نسبة الفقر في أوساط المُجتمع، وهو ما أسهم في تعميق الأزمة الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي كانت قائمة، حيث تصاعد الاستياء الشعبي من أداء الحكومة ومن سلوك النخب السياسيّة القائمة بشكل عامّ.

كما حدث الانفجار في وقت كان المَشهد السياسي يعيش صراعات سياسيّة حادّة، انعكست بشكل جليّ على تدبير عددٍ من السياسات والملفّات؛ وفي أعقاب الحراك الشعبي الذي شهدته البلاد منذ تشرين الأوّل (أكتوبر) 2019 والذي رَفعت خلاله شعارات ومَطالب تدعو إلى إرساء آليّات وسياسات تدعم تحقيق التنمية، والعدالة الاجتماعيّة، وبناء مؤسّسات دستوريّة وسياسيّة مُنفتحة تتجاوز نظام المُحاصَصة الطائفيّة.

من جانبها، أسهمت جائحة كورونا في تعميق هذه الأوضاع، بعدما اضطرّ كثير من المقاولات اللّبنانيّة إلى إيقاف أنشطته وتسريح مُستخدِميه، فيما تزايدَ الضغْط على المؤسّسات الصحيّة التي لم تستطع مُعالَجة ضحايا الجائحة بشكلٍ فعّال.

وازدادت الأمور تعقيداً، مع افتقار لبنان لإمكانيّات وتقنيّات متطورة لتدبير كوارث من هذا الحجْم (حادث المرفأ)، على الرّغم من تأهّب العديد من الهيئات الحكوميّة والفعاليّات المدنيّة للمُساعدة والتخفيف من حدّة الكارثة، أقلّه عبر الإسهام في توزيع المُساعدات ومُواكَبة التعليمات الوقائيّة والصحيّة، والمُتابَعة النفسيّة للمُتضرّرين.

جدير بالذكر أنّ التعامل مع مثل هذه الحالات الطارئة يتطلّب تجاوُز التدبير الآني للكارثة وللأزمات المتفرّع عنها، إلى مُقاربات استراتيجيّة ومُستدامة.

عدمُ استيعابِ الدَّرس

وأمام هول الحدث، عبّرت الكثير من الدول عن تضامنها مع الشعب اللّبناني، وبدأت المساعدات الإنسانيّة تصل تباعاً إلى هذا البلد العربي، من كلّ أرجاء العالَم، فيما زار البلاد عددٌ من المسؤولين من مُختلف دول العالَم.

ومن ضمن هذا السياق، تحرّكت الدّبلوماسيّة الفرنسيّة بديناميّة غير معهودة على طريق الحدّ من التداعيات السياسيّة والاقتصاديّة للحادث.

ومن منطلق أنّ العلاقات الدوليّة لا تحتمل العمل الخيري أو المجّاني، يرى الكثير من المُراقبين أنّ الأمر ينمّ عن رغبة تحقيق مصالح استراتيجيّة، متّصلة بالاستئثار بمَكانة متميّزة داخل هذا البلد، بخاصّة مع توتّر الأوضاع في منطقة المتوسّط في الآونة الأخيرة، والسعي للعب أدوار وازِنة في منطقة شرق المتوسّط الحيويّة، في إطار الصراع الحالي القائم بين عدد من القوى الدوليّة والإقليميّة.

على الرّغم من قساوتها وإكراهاتها المُختلفة، تمثّل الأزمات والكوارث محطّات لمُراجعة الأخطاء، ومحكّاً حقيقيّاً لقياس منسوب المُواطَنة والتضامُن والقيَم النبيلة داخل المُجتمعات، فقد استطاعت شعوب كثيرة على امتداد التاريخ الإنساني أن تحوّل الكثير من الكوارث والحروب والمحطّات الصعبة التي واجهتها إلى فُرص حقيقيّة، تمكّنت خلالها من تحصين المستقبل، بإرساء سياسات واستراتيجيّات ومُبادرات بنّاءة، على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والتقنيّة.

وأمام هول الحادث الأليم الذي اكتوت به العاصمة اللّبنانيّة، يُطرح سؤال حول ما إذا كان الفاعل السياسي في البلاد قد استوعب الدّرس، باتجاه طيّ الخلافات والحسابات الضيّقة واستحضار المُشترَك والتركيز على الأولويّات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة المطروحة.

تُبرز المؤشّرات الميدانيّة المُتوافرة إلى حدود السّاعة، أنّ الفاعل السياسي اللّبناني بمكوّناته المُختلفة، لم يستوعب بعد دروس الكارثة، كما باقي الأزمات والكوارث التي مرّت بها البلاد في العقود الثلاثة الأخيرة، فالحكومة لم تتشكّل بعد على الرّغم من المساعي الحميدة والوساطات التي أطلقتها بعض الدول في هذا الخصوص. كما أنّ التحقيقات الجارية بشأن المسؤوليّة عن الحادث لم تُثِر حماسة عدد من المُواطنين وارتيابهم، وقد اعتبرت منظّمة العفو الدوليّة عند وقوع الانفجار أنّ «إجراء تحقيق دولي، بعيداً عن أيّ تدخّل سياسي داخلي مُحتمَل، أمرٌ ضروريّ لضمان الكشْف عن الحقيقة، وتحقيق العدالة، وتقديم التعويضات للضحايا». وبعد مرور حوالى شهر على الحادث، قلّلت المنظّمة، ضمن بيان صادر عنها، من أهميّة الإجراءات التي اتّخذتها السلطات اللّبنانيّة للنظر في هذه الأحداث المأسويّة، التي اعتبرتها (الإجراءات المتّخذة) غير مستقلّة ولا حياديّة، ودعت إلى إحداث «آليّة دوليّة لتقصّي الحقائق لضمان حقوق الضحايا في الكشف عن الحقيقة، وتحقيق العدالة، وإتاحة سُبل الإنصاف».

يمثّل الحادث فرصة تاريخيّة بالنسبة إلى كلّ الفرقاء اللّبنانيّين، لإعادة الاعتبار للدولة ومؤسّساتها، بإرساء قضاءٍ مستقلّ يحظى بثقة المُواطن، وقادر على تحقيق العدالة ومنْع كلّ مَظاهر الإفلات من العقاب، وتخليق الحياة العامّة.

كما يشكّل محطّة مفصليّة لإرساء دعائم دولة مدنيّة قويّة تتّسع للجميع، بنُخب جديدة واعدة تعيد الثقة للمَشهد السياسي، وقادرة (الدولة) على مُواجَهة مُختلف التحدّيات والمَخاطِر، وصدّ كل التدخّلات الأجنبيّة، التي طالما استغلّت الأزمات التي مرّ بها لبنان، وجعلت منه فضاء لكسب مَصالح ضيّقة، ولربْح مَعارك استراتيجيّة على حساب مصالحه واستقراره وتنميته.

إنّ عدم استثمار هذه اللّحظة العصيبة التي يمرّ بها لبنان، وبصورة بنّاءة، سيشكّل هدراً لفرصة سانحة لتجاوُز أخطاء الماضي وإكراهاته ومُعالجتها بطُرق سلسة، ما سيُعمّق الصراعات الطائفيّة أكثر، ويزجّ بالبلاد مرّة أخرى في دوائر التنافُس الدولي والإقليمي بين عدد من القوى كفرنسا وإيران وتركيا والولايات المتّحدة الأميركيّة، ويفتح مُستقبل البلاد أمام متاهاتٍ تتّسع لكلّ الاحتمالات المُعقّدة.

* جامعة القاضي عياض – المغرب

الشّباب العربيّ والحراك الرّقميّ

لا أحد كان يتصوّر قبل عقدَين من الزَّمن أنّ تطوُّر شبكة الإنترنت وما أتاحته من إمكانات جديدة على مستوى التّواصل وتبادُل المعلومات سيُحدث ثورةً حقيقيّة من حيث التأثير في الرأي العامّ والسياسات العموميّة. فقد طَرَحَ النَّشر الإلكترونيّ فُرصاً كبيرة في هذا الخصوص، وجلبَ اهتمام الكثيرين منذ بدايات انتشاره وتمدُّده في مناطق مُختلفة من العالَم، في أوساط الشباب الذين جذبتهم الإمكانات المُذهلة والجديدة التي يحتضنها هذا النَّشر على مستويات عدّة، وبخاصّة في ما يتّصل منها بشبكات التواصل الاجتماعيّ..

د. إدريس لكريني*

تؤكّد الكثير من الدراسات العِلميّة والأبحاث الميدانيّة على الإقبال الكبير للشباب في عددٍ من دول العالَم على شبكات التواصل الاجتماعي بكلّ أصنافها. فقد ظهرت المدوّنات الإلكترونيّة في منتصف التسعينيّات من القرن المنصرم في الولايات المتّحدة، كهواية ووسيلة للتواصل، حيث وظّفت على مستوى تدوين السِّير الذاتيّة والمذكّرات اليوميّة والتجارب والخواطر والآراء، ونشْر معلومات وأحداث وأخبار وصور مُختلفة، وترويجها عبر شبكة الإنترنت من خلال قوالب جاهزة تتيحها الشبكة في هذا الشأن، قبل أن تفرض الكثير من التقنيّات والشبكات الأخرى نفسها بقوّة داخل أوساط الشباب، كما هو الأمر بالنسبة إلى «الفيس بوك» و«التويتر» و«الإنستغرام» و«اليوتوب».. وبخاصّة أنّ إنشاء حسابات في هذا الصدد هو عمليّة سهلة ولا تتطلّب وقتاً أو جهداً كبيراً. كما أنّ الأمر لا يحتاج إلى مستوى من التعليم الجامعي أو دبلوم معيّن أو إلى تصاريح إداريّة أو رساميل أو موظّفين أو موزّعين. ويأتي «الفيس بوك» على رأس قائمة هذه الشبكات، متبوّئاً مَكانته على «التويتر» ثمّ «اليوتوب».. كما تفيد بذلك الكثير من الأبحاث والتقارير الواردة في هذا الخصوص.

وفّر الإعلام الاجتماعي فضاءً حيويّاً للنقاش ولتناوُل الموضوعات بجرأة كبيرة، وزادت بذلك الرغبة نحو توظيف التكونولوجيا الحديثة في مُواكَبة الكثير من القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة، وأصبح الإعلام الاجتماعي بشكلٍ عامّ، يمثّل متنفّساً حقيقيّاً لتجاوُز الإكراهات والقيود السياسيّة والقانونيّة التي تحدّ من حريّة الصحافة والتعبير في مناطق مُختلفة من العالَم، حيث وفّرت شبكات التواصل الاجتماعي إطاراً افتراضيّاً لمُناقَشة عددٍ من القضايا المجتمعيّة الحيويّة والتداوُل فيها. وسعى الكثير من الأشخاص إلى استثمار هامش الحريّة الذي تتيحه شبكة «الإنترنت» في هذا الصدد.

تُبرز النقاشات المُتداوَلة في هذه الشبكات منذ بدايات ظهورها بشكلٍ جليّ قبل سنوات، أنّ الشباب العربي استثمرها بشكل واسع في طرْح أفكاره ومُعاناته وآماله وتطلّعاته في المجالات المُختلفة، وبخاصّة أنّها فتحت أمامه إمكانيّات كبيرة على مستوى التواصل والتعبير عن الذّات وعن الآراء والمَواقف إزاء قضايا عديدة.

شكّلت لحظة الحراك الذي تفجّر في عددٍ من دول المنطقة فرصةً أمام الشباب لاستثمار هذه التقنيّة بصورة غير مسبوقة، على مستوى التعبئة وحشد الرأي العامّ وتوجيهه، بصورة تجاوزت مهامّ الإعلام التقليدي ومُقارباته في هذا الخصوص. فقد تمّ توظيف الحواسيب والهواتف النقّالة المزوَّدة بكاميرات تصوير والمتّصلة بشبكة الإنترنت على نطاق واسع في كسْر التّعتيم الإعلامي الذي رافقَ عدداً من المحطّات الاحتجاجيّة في عددٍ من دول الحراك، كما هو الأمر بالنسبة إلى تونس وليبيا واليمن وسوريا ومصر والمغرب. ما أسهمَ في الوصول إلى الرأي العامّ المحلّي والدولي، وإبراز الكثير من المَطالب المشروعة التي رفعها الشباب.

وعلى الرّغم من الإشكالات الأمنيّة والسياسيّة التي رافقت مسارات الحراك في المنطقة، ما زال الكثير من الشباب العربي يقود حملات ومُرافعات بشأن قضايا اجتماعيّة وسياسيّة مُختلفة عبر هذه الشبكات، سواء تعلّق الأمر منها بمُواكَبة السياسات العموميّة في القطاعات الاجتماعيّة والاقتصاديّة أم بتوجيه النقد للفاعلين السياسيّين، وكشْف خروقات تتعلّق بانتهاكات حقوق الإنسان، أم بملفّات الفساد الإداري والمالي والسياسي وفضحها.

لم يقتصر استخدام شبكات التواصُل الاجتماعي على الأشخاص، بل إنّ الكثير من المؤسّسات في القطاعَين العمومي والخاصّ، لجأت إلى إنشاء حسابات على سبيل التواصل مع الجمهور، فيما أقبلت عليه أيضاً فعاليّات سياسيّة وحزبيّة بغرض تطوير أسلوب التواصل السياسي وكسْب تعاطُف الجماهير، كما وظّفت أيضاً من طرف بعض النّخب التربويّة في أغراض تعليميّة.

إنّ المُتتبّع لفضاءً التدوين عبر هذه الشبكات يجد أنّها أضحت مجالاً للنقاش والتواصُل والحوار المُستمرّ، كما أصبحت تتّسم بالجرأة في التعاطي مع مُختلف القضايا والموضوعات، إلى الحدّ الذي جَعَلَ البعض يعتبره بمثابة طفرة تحرّريّة نوعيّة بعد التحوّل الذي أحدثته القنوات الفضائيّة في المُجتمعات العربيّة في السنوات الأخيرة.

تؤكّد الكثير من الدراسات الميدانيّة أنّ الطابع الذي يميّز التدوين في شبكات التواصل لدى الشباب العربي بشكلٍ عامّ، هو الميل إلى نقد الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة المحليّة، فضلاً عن تناوُل القضايا العربيّة والإسلاميّة المُختلفة، مُقارنةً بنظرائهم في عددٍ من الأقطار الغربيّة؛ حيث يغلب الطابع الفنّي والترفيهي والتواصلي على محتويات هذه الشبكات ومضامينها.. وقد فتحت هذه الشبكات إمكانات مُذهلة أمام الشباب في المنطقة العربيّة للانفتاح على ثقافات وعلوم حديثة، زادت من وعيها السياسي ومن حسّها النقدي للأوضاع في المنطقة.

إنّ الإقبال الكبير للشباب العربي على شبكات التواصُل الاجتماعي وطرْحه لنقاشات سياسيّة ومجتمعيّة مهمّة عبرها وبحسٍّ نقديّ واضح، يقابله عزوفٌ كبير في ما يتعلّق بالانتماء للأحزاب السياسيّة أو المُشارَكة في عددٍ من المحطّات الانتخابيّة؛ وهو ما يطرح أكثر من دلالة بصدد هذه المُفارَقة التي تُسائل الأحزاب السياسيّة والإعلام التقليدي باتّجاه تطوير الأداء، والانفتاح على المتغيّرات والتطوّرات الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، وعلى مشكلات الشباب أنفسهم وتطلّعاتهم.

يشكّل لجوء الكثير من الشباب إلى شبكات التواصل الاجتماعي كسبيل للترافع بشأن عدد من القضايا الاجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة، مؤشّراً على تراجُع أدوار الأحزاب السياسيّة والنقابات على مستوى التعبئة والتنشئة والتمثيل والترافع.. وبعدها عن نبض المجتمع نتيجة مجموعة من العوامل الذاتيّة والموضوعيّة..

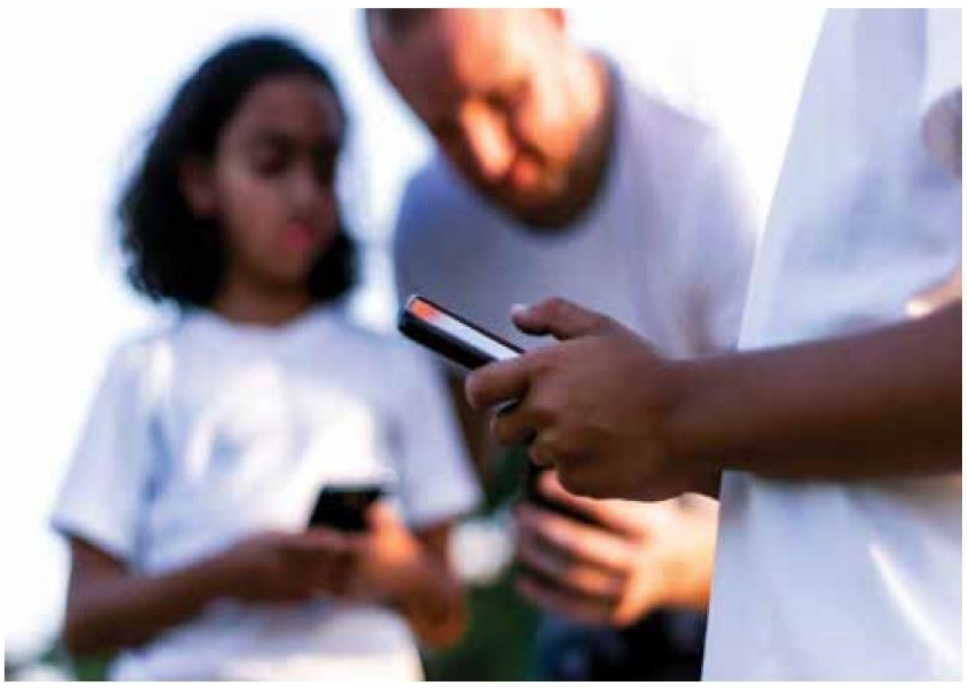

يَعتبر الكثير من الشباب العربي أنّ شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت تشكّل بالنسبة إليهم متنفّساً للتعبير عن الذّات وعن التطلّعات وإبراز المَواقف إزاء السياسات العموميّة، وهو ما يفسّر إقبالهم المكثّف على هذه التقنيّات، حيث نجح الكثير منهم في إيصال أصواتهم إلى صنّاع القرار، والمُرافَعة بشأن عدد من القضايا. ففي المغرب انطلقت قبل أشهر عدّة حملة إلكترونيّة لمُقاطَعة بعض المنتوجات، كبّدت شركاتها خسائر كبيرة اضطرّت معها بعض هذه الشركات المعنيَّة إلى مُراجَعة أسعارها. وفي أقطار عربيّة أخرى استطاع الشباب رفْع مَطالب متّصلة بالحقوق والحريّات، فيما نجح بعضهم في إطلاق عرائض إلكترونيّة بصدد عدد من القضايا السياسيّة والحقوقيّة والاجتماعيّة حظيت بإقبالٍ كبير.

على الرّغم من الديناميّة التي أحدثها استثمار الشّباب لهذه الشبكات داخل المشهدَين السياسي والإعلامي العربيَّين، إلّا أنّ الأمر لم يخلُ من إشكالات وصعوبات ومَخاطر، سواء تعلّق الأمر منها بالإشكالات النفسيّة في ارتباطها بالإدمان، والمُبالغة في الابتعاد والهروب عن الواقع، أم ما تعلّق منها بالتضييقات التي طاولت بعضاً منهم بسبب مَواقفهم ومنشوراتهم، التي وصل فيها الأمر أحياناً حدّ المُحاكَمة.. أو ما ارتبط منها بارتكاب جرائم وانحرافات متّصلة بالقرصنة، أو مُمارسة السبّ والقذف، ونشْر الأخبار الزائفة أو التحريض على ارتكاب العنف والإرهاب والإساءة إلى حقوق الإنسان عبر هذه الشبكات.

سعت الكثير من الدول العربيّة إلى تطوير ترسانتها القانونيّة على طريق دعْم الأمن الرقمي، من خلال تجريم عددٍ من المُمارسات المُنحرفة، كالإشادة بالعُنف والتحريض والقرْصنة الرقميّة.. إلّا أنّ تنامي الإقبال على هذه الشبكات وغياب وعي قانوني لدى الكثير من المُرتادين أو أصحاب الحسابات، سيطرح حتماً المزيد من الإشكالات التي تفرض عقْلنة هذا الفضاء وتوظيفه على نحوٍ سليم وبنّاء، يُوازن بين حريّة التعبير، وإرساء الأمن الرقمي.

وفي الوقت الذي بدأت فيه الكثير من الحكومات بإعمال تشريعات تدعم عقْلنة هذه الشبكات وتنظيمها عبر تجريم الكثير من الأفعال والسلوكات التي تمسّ مقوّمات الأمن الرّقمي، من قبيل القرصنة والإشادة بالعنف والإرهاب والإشاعة، لم تخفِ الكثير من الفعاليّات الشبابيّة تخوّفها من التذرّع بهذه الأهداف للتضييق على هامش حريّة التعبير الذي أتاحته شبكات التواصل والنشر الإلكتروني بشكلٍ عامّ، مؤكّدة على أهميّة التوعية في هذا الصددِ بدل اعتماد الحلول الزجريّة والعقابيّة.

*كاتب وأكاديمي من المغرب

العرب والأميركيّون ونقْل السفارة إلى القدس

أعاد استخدام الولايات المتّحدة الأميركيّة حقّ «الفيتو» في مجلس الأمن ضدّ مشروع قرار يدين توجّه الرئيس الأميركيّ «ترامب» نقْل السفارة الأميركيّة في إسرائيل من «تلّ أبيب» إلى القدس، موضوع «الاعتراض» الأميركيّ وتداعياته على السِّلم والأمن الدوليَّين بشكلٍ عامّ، ومَصالِح المنطقة العربيّة وقضاياها على وجه الخصوص، إلى واجهة النقاشات السياسيّة والأكاديميّة.

د. إدريس لكريني*

يحتلّ مجلس الأمن مكانةً بارزة ومهمّة من ضمن الأجهزة الرئيسة للأمم المتّحدة، ذلك أنّ الميثاق الأمميّ منحه اختصاصات وسلطات تقديريّة واسعة في سبيل تحقيق السِّلم والأمن الدوليَّين، فهو الذي يحظى بسلطة الإقرار بالحالات المهدِّدة أو المَخلّة بالسِّلم والأمن الدوليَّين أو بوقوع حالات العدوان، وهو الذي يَحتكر سلطة استعمال الوسائل الزجريّة لمَواجَهة القائمين بهذه الأعمال، سواء في شقّها المرتبط باستعمال القوّة العسكريّة أم بإعمال الضغوط الاقتصاديّة والسياسيّة.. الأخرى، كما أنّ قراراته تتميّز بالإلزاميّة وقوّة النّفاذ.

ظلّت قضايا عربيّة عدّة خلال فترة الحرب الباردة على هامش اهتمامات المجلس، فيما أديرت أخرى بسَبلٍ لا تخلو من إشكالات. وتُعدّ قضيّة الشرق الأوسط المتّصلة بالصراع العربيّ- الإسرائيليّ، دليلاً على ذلك.

وتشير الكثير من الوقائع إلى أنّ كثيراً من القضايا العربيّة العادِلة تأثّرت بالسلب أو تعرّضت للطمس، نتيجة الإقبال المكثّف على استخدام حقّ «الفيتو» خلال هذه المرحلة من تطوّر النّظام الدوليّ، والتي طبعها الصراع الحادّ الذي انتقل إلى داخل الأمم المتّحدة نفسها.

تؤكّد المادّة **السابعة والعشرون** من الميثاق الأمميّ على أنّ قرارات مجلس الأمن تصدر في المسائل الإجرائيّة بمَوافقة تسعة من أعضائه، فيما «تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافّة بمَوافَقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متّفقة..».

عبَّرت الكثير من دول العالَم منذ البدايات الأولى لتأسيس الأمم المتّحدة عن استيائها وانزعاجها من حقّ الاعتراض، بالنَّظر إلى كونه يتناقض مع أحد أهمّ المبادئ الأساسيّة للمنظّمة والمرتبط بالمساواة في السيادة بين الدول. غير أنّ القوى الدوليّة الكبرى آنذاك والمعنيَّة بهذا الحقّ، وعلى رأسها الولايات المتّحدة، تعهّدت باستعماله بحسن نيّة وخدمةً للسلم والأمن الدوليَّين..

تُبرز المَمارسات الدوليّة أنّ الكثير من القضايا العربيّة، تأثّرت بصورة سلبيّة بفعل الإقبال المكثّف على استخدام حقّ «الفيتو»، ما جعل دول المنطقة من ضمن أكثر مناطق العالَم تضرّراً من استعماله.

استثْغلّ حقّ الاعتراض مراراً لتحقيق مَصالح خاصّة لبعض الدول، على حساب السِّلم والأمن الدوليَّين، واستَخدِم أيضاً لعَرقلة جهود المجلس في دعْم الشعوب المُستعمَرة لنَيل استقلالها من الدول الغربيّة منذ تأسيس الأمم المتّحدة، كما أنّه استُعمل لعرقلة انضمام دول عديدة إلى المنظّمة، وبسببه، اتّخذ المجلس مواقف مُتناقضة تماماً مع التوجّهات الدوليّة التي تعكسها قرارات الجمعيّة العامّة، والتي تُعتبَر بمثابة برلمان دوليّ...

حقّ الفيتو ومَصادَرة حقوق الشعب الفلسطينيّ

أدّى الاستخدام المكثّف لهذا الحقّ إلى مَصادَرة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ، وفتح المجال للكيان الإسرائيليّ للاستمرار في خروقاته وجرائمه في المنطقة. وتشير التقارير والدراسات أنّ ما بين عامَي 1948 و1989 أصدرت الجمعيّة العامّة ومجلس الأمن 300 قرار إدانة للكيان الإسرائيليّ، غير أنّ هذا الأخير لم يَتراجع عن سلوكاته التعسّفية في مُواجَهة الفلسطينيّين. وخلال الفترة نفسها، دانَ مجلس الأمن الكيانَ الإسرائيليّ حوالى 46 مرّة. وكان بالإمكان أن يتمّ تجاوُز هذا العدد بكثير لو لم تَستعمل الولايات المتّحدة الأميركيّة حقّ الاعتراض لمصلحة هذا الكيان.

خلال الانتفاضة الفلسطينيّة التي شهدتها الأراضي المحتلّة أواخر الثمانينيّات من القرن المنصرم، أحبَط «الفيتو» الأميركيّ عدداً من القرارات التي كان من المُفترَض أن يدين من خلالها المجلس جرائمَ الاحتلال الإسرائيليّ. وعند مُناقشة المجلس لشكوى تقدَّمت بها ليبيا ضدّ الولايات المتّحدة الأميركيّة بتاريخ 21 نيسان (أبريل) 1986 بسبب إقدام هذه الأخيرة على شنّ غارات جوّية على أراضيها خلال العام نفسه، استعملت أميركا حقّ الاعتراض ضدّ قرارٍ كان المجلس سيدين فيه هذا العدوان. وقد تكرّر المشهد نفسه مع قرار آخر كان سيصدره المجلس يدين فيه إسقاط القُوّات المسلّحة الأميركيّة لطائرتَين ليبيّتَين فوق المياه الإقليميّة لهذه الأخيرة.

وحاولَت الأمم المتّحدة تجاوُز شلل المجلس بفعل المُبالَغة في استعمال هذه الإمكانيّة عبر مدخلَين، الأوّل، يتعلّق بتطوير أدوار الجمعيّة العامّة في هذا المجال وتوسيعها، عبر قرار «الاتّحاد من أجل السلم»، والثاني، يرتبط بإحداث عمليّات لحفْظ السلام في مَناطق مختلفة من العالَم.

دأبت الولايات المتّحدة الأميركيّة في تدبيرها لعددٍ من الأزمات الدوليّة التي تندرج ضمن استراتيجيّتها واهتماماتها، على استثمار المشروعيّة الدولية بالارتكاز إلى قرارات الأمم المتّحدة في هذا الصدد، وباستغلال الإمكانيّات السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة التي تتيحها لها المنظّمات الإقليميّة كحلف شمال الأطلسي وبعض المؤسّسات الماليّة، بعد أن استأثرت بشؤون الساحة الدولية منذ مطلع التسعينيّات من القرن المنصرم.

لاقت الولايات المتّحدة صعوباتٍ وتحدّيات منعتها من بسط سيطرتها على الأمم المتّحدة بعامّة ومجلس الأمن الدّولي، بسبب ظروف الحرب الباردة. ومع اختفاء التحدّي السوفييتيّ، وتراجُع تكتّلات دُول العالَم الثالث ومنظّماتها، أضحت الظروف مواتية أمامها للهَيمَنة على الأمم المتّحدة، وبخاصّة على جهاز مجلس الأمن باعتباره المسؤول الرئيس عن حفْظ السِّلم والأمن الدوليَّين، وتوجيهه بالشكل الذي يتماشى ومصالحها. وقد بدا ذلك جليّاً عند إقدامها - باسم هذا الجهاز - على تأديب المتمرّدين عن إرادتها والخارجين عن طاعتها، سواء في صورة عمل عسكريّ مباشر كما في حالة العراق وأفغانستان أم في صورة عقوبات اقتصاديّة وحظر جوّي كما في حالة ليبيا.

أصبح المجلس بذلك أداة طيّعة في يدها تصفّي عبره حساباتها مع خصومها وتعيد ترتيب الأوضاع الدوليّة بما يتلاءم ورؤيتها ويعزّز زعامتها. وقد أسهم الغموض الذي يشوب بعض مواد الميثاق الأمميّ (**المادّة 39 من الميثاق** على سبيل المثال) في تكريس سلوكاتها المَنحرفة في هذا الصدد ضدّ مَصالِح الكثير من الشعوب والدول المُستضعَفة.

تستند الولايات المتّحدة في ذلك إلى مرتكزَين، أوّلهما يرتبط باحتكار العضويّة داخل المجلس، بالنَّظر إلى الطّابع السياسيّ الذي يميّز أداء هذا الجهاز، والذي جعله معرَّضاً في كثير من الأحيان لتأثيرات الدول الدائمة العضويّة فيه، ما انعكس سلباً على مصداقيّته خلال مباشرته مَهامّه واختصاصاته؛ وثانيهما، يتّصل بالتذرّع الدائم بالمشروعيّة الدوليّة عبر تكييفٍ ضيّق لبنود الميثاق الأمميّ ولمُقتضيات القانون الدوليّ بصورة لا تخلو من خرق وانحراف. وهو ما أسهَم في تغوّل المجلس على حساب باقي الأجهزة الأمميّة الرئيسة الأخرى، كما هو الحال بالنسبة إلى الجمعيّة العامّة ومَحكمة العدل الدوليّة.

العدالة المفقودة

مباشرةً بعد انتهاء الحرب الباردة، وما تلا ذلك من «تبشير» أميركيّ بـ «نظام دوليّ جديد» مَبنيّ على التعاوُن والإخاء والعدل ومُواجَهة الأخطار المحدقة بالسِّلم والأمن الدوليّين، خال من «الإرهاب»، وتلعب فيه الأمم المتّحدة دَوراً بارِزاً»، ساد الاعتقاد بأنّ الكثير من الإشكالات التي شهدتها المنطقة العربيّة ستحظى بمُقارَبة عادلة وموضوعيّة من المجلس لتجد طريقها إلى الحلّ. كما ساد الاعتقاد أنّ المجلس سيطوي صفحة قاتمة من تاريخه، بتجاوز استخدام الدول الدائمة العضويّة، وبخاصّة الولايات المتّحدة الأميركيّة، لحقّ «الاعتراض». غير أنّ هذه الطموحات ستتبخّر تحت وقع المَمارسات الأميركيّة التي ظلّت تُمارِس هذا الخيار أو تهدِّد باستخدامه في أحسن الأحوال، بما أثّر بالسَّلب مرّة أخرى في أداء المجلس، حيث ظلّ صامتاً ومتردّداً، على الرّغم من انفجارِ عددٍ كبير من الأزمات التي أثّرت بتداعياتها الخطيرة على السِّلم والأمن الدوليَّين. فقد قامت الولايات المتّحدة الأميركيّة باستعمال هذا الحقّ لحرمان الأمين العامّ الأمميّ «بطرس بطرس غالي» من ولاية ثانية، وللتعرّض كذلك على رفع الحصار الذي فُرض سابقاً على كلٍّ من العراق وليبيا.

كما استعملته أيضاً ضدّ إرادة المجتمع الدوليّ للحيلولة دون إرسال قوّات دوليّة لحِماية الشعب الفلسطينيّ من البطش الإسرائيليّ في أواخر شهر آذار (مارس) من العام 2001، وهو ما شلّ المجلس على الرّغم من حَجم الخروقات والاعتداءات المتكرّرة التي ظلّ يرتكبها الكيان الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة. هذا، فيما لم يتمكّن بعد من اتّخاذ قرارٍ حاسِم يدعم وضع حدّ للمعاناة التي يلاقيها المَواطن السّوري، ووقْف التّدمير الذي يلحق بالبلاد مع تعقّد الأوضاع الأمنيّة والإنسانيّة فيها، وما ترتّب عنها من إشكالات طرحها تدخُّل عددٍ من القوى الدوليّة والإقليميّة في البلاد، ورحيل أكثر من ثلث السكّان (من مُهاجرين وطالِبي اللّجوء) بحثاً عن فضاءات تحفظ إنسانيّتهم وكرامتهم.

تفرض هذه المعطيات مَجتمعةً، إعمال إصلاحات جذريّة على ميثاق الأمم المتّحدة، بما يَعقْلِن استخدام «الفيتو» أو يلغيه، في إطارِ إصلاحٍ شامِل للأمم المتّحدة التي فقدت الكثير من صدَقيّتها تحت محكّ واقعٍ دوليّ متغيّر وحافِل بالمَخاطر والتحدّيات.

*مدير مَختبر الدراسات الدوليّة حول تدبير الأزمات - جامعة القاضي عياض، المغرب

دروس التحوّل الدّيمقراطي في دول آسيا

لم تستطع الكثير من دول آسيا أن تطوي مراحل الاستبداد بسهولة، بسبب الأنظمة التسلّطية التي ظلّت تحكم هذه الأقطار بقبضة من حديد ونار؛ فيما لا زالت مَظاهر التسلّط سائدة في عددٍ من دّول المنطقة، كما هو الشأن بالنسبة إلى كوريا الشمالية وبنغلاديش وباكستان.. وباستحضار تجارب العديد من البلدان الآسيويّة، تبدو محدوديّة النظريّات التي تربط التحوّل الديمقراطيّ بتحقيق التنمية الاقتصادية.

د. إدريس لكريني*

على الرّغم من الإنجازات الاقتصاديّة المهمّة التي حقّقها العديد من دول جنوب شرق آسيا، إلّا أنّ المشهد السياسي ظلّ مُنغلِقاً وجامداً لعقودٍ عدّة، كما أنّ الانفتاح الاقتصاديّ الذي نهجته هذه الدول لم يمنعها من تعزيز تدخّلها في الاقتصاد.

أسهم التوافُق السياسي، الذي شهدته الهند بعد الاستقلال عن التاج البريطاني، في تأمين التحوّل الديمقراطي بصورة بنّاءة، وبأقلّ الأضرار في هذا البلد المعروف بتنوّعه الديني والعرقي، حيث تمّ اعتماد دستورٍ ديمقراطي.

راكمت الهند تجربة ديمقراطية واعدة، تحقّق فيها الكثير من الإنجازات والمكتسبات؛ وهي تجربة مفيدة، بالنظر إلى أنّ مسارها المتميّز زَعزَع النظريّات التقليدية التي طالما ربطت بين تحقيق التنمية وحدوث التحوّل نحو الديمقراطية.

وتقدّم الهند درساً مهمّاً يُبرز أنّ التنوّع العرقيّ وانتشار الإكراهات الاجتماعية لا يُمكن أن يعوّقا مسار التحوّل الديمقراطي. فعلى الرّغم من الإكراهات الاجتماعية الكبرى التي عاشتها البلاد على مستوى ضعف البنيات التحتية وانتشار البطالة والأمّية والفقر في مجتمعٍ يتميّز بكثافة سكّانية كبيرة وبتنوّعٍ عرقي وثقافي هائل، استطاعت هذه الدولة منذُ استقلالها عن بريطانيا في العام 1947 أن تتجاوز الصعوبات كلّها، وأن تُراكِم تجربة ديمقراطية واعدة مبنيّة على تدبير الاختلاف وتداوُل السلطة بشكل سلميّ؛ بحيث سمح ذلك بتحقيق مجموعة من الإنجازات الاقتصادية التي دَعمت التنمية في هذا البلد. وهو ما يجعل تجربتها الرائدة غنيّة ومفيدة في دروسها لكثيرٍ من الدول العربية التي ترزح تحت نير الفقر والإكراهات الاجتماعية والسياسية.

أمّا في ماليزيا، فقد حدث توافقٌ بين التيّارات السياسية المختلفة لدعم التحوّل الديمقراطي؛ حيث تميّزت التجربة أساساً بالقدرة على تدبير التنوّع المجتمعي، مع اعتماد إصلاحات اقتصادية مهمّة.

ويربط العديد من الباحثين بين الأزمة المالية (1997- 1998) التي عصفت باقتصاديّات مجموعة من الدول في شرق آسيا وما خلّفته من معضلات اجتماعية خطرة في علاقة ذلك بتزايد نسبة البطالة والفقر وتنامي التدخّل الأجنبي... من جهة، وعمليّة التّحول التي شهدتها هذه الأقطار من جهة أخرى. فيعتبر هؤلاء الباحثون أنّ تداعيات الأزمة كانت هي الدافع إلى التصويت بكثافة على المعارضة في مجمل الاستحقاقات الانتخابيّة التي شهدتها دول المنطقة، ما أسهم في تآكل شرعية النُّظم السياسية التقليدية وتراجعها، فضلاً عن إعداد الأجواء لإقرار دساتير أكثر انفتاحاً.

ففي تايلاند تميّز المشهد السياسي على امتداد عقودٍ عدّة بهَيمنة المؤسّسة العسكرية؛ الأمر الذي أثر بالسّلب على مجمل المَبادرات الإصلاحية التي عرفتها البلاد؛ وهو ما عكسته بعض الانقلابات التي

تمخّضت عنها ارتباكات واضطرابات وصراعات داخل هذه الدولة.

وفي العام 1997، وفي ظلّ الأزمة المالية التي أحاطت بالبلاد ودول المنطقة، تمّ إصدار دستور جديد حمل مجموعة من المستجدّات دعمت الحقوق السياسية والاجتماعية والحرّيات، ورسّخت ضمانات تدعم تخليق الحياة السياسية عبر التأكيد على مبدأ المسؤولية.

أمّا الفلبّين التي حصلت على استقلالها في منتصف الأربعينيّات من القرن المنصرم، فقد توافرت فيها مجموعة من العوامل أدّت إلى تراجع حدّة الاستبداد، ودخول البلاد مناخاً ديمقراطيّاً؛ من ذلك تجاوُز قانون الطوارئ، واندلاع الكثير من الاحتجاجات التي قادتها قوى المُعارَضة مطالبةً بالتغيير، فضلاً عن بروز حالة من التصدّع والتشظّي داخل صفوف السلطة الحاكِمة.

أسهمت عوامل داخلية وأخرى خارجية في نجاح التحوّل في الفلبّين الذي اتّخذ في مجمله طابعاً سلمياً. فعلاوة عن الحراك الداخلي ووجود معارضة على قدر كبير من القوّة والتأييد الشعبي، مع وجود زعيمة تحظى بشعبيّة ومقبوليّة في أوساط الجماهير(كورازون أكينو)، وكذلك الدّور الذي قامت به الكنيسة الكاثوليكية بدعوتها إلى التظاهر السلميّ لمُواجَهة تزوير الانتخابات، وتمرّد بعض وحدات الجيش، كان للعامل الخارجيّ الضاغط أثرٌ في تسريع وتيرة هذا التحوّل، ما أفضى إلى سقوط الديكتاتور «فردناند ماركوس» وتولّي زعيمة المُعارَضة «أكينو» رئاسة الدولة بتاريخ 25 شباط (فبراير) من سنة 1986.

أمّا في أندونيسيا، فقد تمّ إسقاط نظام الرئيس «سوهارتو» تحت ضغط الشارع بعد حُكم طال لأكثر من ثلاثة عقود، وهو ما سمح ببروز نظامٍ انتقاليّ في العام 1999، وذلك قبل تنظيم انتخابات برلمانية، وإعمال تدابير صارمة في مُواجهة الفساد واحتكار السلطة واستغلالها، وبروز نقاشات سياسية دعمت هذا التحوّل.

استطاعت أندونيسيا بإمكانيّات بشرية هائلة سِمتها التنوّع أن تُراكِم تجربة ديمقراطية متميّزة. وعلى الرّغم من الصعوبات التي واجهتها على مستوى تفشّي البطالة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، إلّا أنّها تمكّنت من بناء مؤسّسات ديمقراطية من أحزابٍ سياسية ومنظّمات مدنية؛ وتحقيق معدّلات متقدّمة من النموّ الاقتصادي.

ويُمكن إجمال العوامل الدّاعمة للتحوّل داخل هذا البلد، في وجود شخصية عسكرية مُنفتحة على رأس السلطة (سوسيلو بانبانغ يوديونو 2004- 2014)، التي لعبت دَوراً كبيراً في تدبير التنوّع المجتمعي في البلاد، وسَعَت لإنعاش الاقتصاد المتدهور حينها، واعتماد التدرّج في الإصلاح ودعم الحقوق والحرّيات، وتعزيز المُشارَكة السياسية، فضلاً عن إعادة الاعتبار للتعدّدية والتنافسية الحزبية والسياسية، والتركيز على الديمقراطية المحلّية كمدخل لدعم الديمقراطية وطنيّاً؛ فيما تمّ تقنين مدّة ولاية رئاسة الدولة تفادياً لاحتكار السلطة. وهي العوامل التي كان لها الفضل الكبير في توليد ديناميّة سياسية وانفتاح اقتصاديّ في البلاد.

أمّا كوريا الجنوبية، التي كانت غارقة في مشكلات عسكرية وسياسية واقتصادية خلال فترة الخمسينيّات من القرن الماضي، فهي لم تكُن أحسن حالاً من نظيرتها الشمالية في أعقاب الحرب بين الطرفَين على مستوى هَيمنة المؤسّسة العسكرية على المشهد السياسي. فقد سادت في البلاد حالة من الحُكم المَطلَق والشمولية من حيث مَصادَرة الحقوق والحرّيات والتحكّم في الإعلام ومنْع التعدّدية الحزبية.

وبعدما أولَت كوريا الجنوبية أهمّيّة كبرى للجوانب التنموية والاقتصادية، ومع الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي بدأت تظهر في سنوات الثمانينيّات من القرن المنصرم، وتطوّر المنظومة التعليمية ومخرجاتها، تعزّز وضع الطبقة الوسطى، وتنامى الوعي السياسي في البلاد، وبَرَز فاعلون اقتصاديّون وسياسيّون جُدد. كما حدث حراك شاركت فيه القوى المختلفة داخل المجتمع من عمّال وطلّاب ومثقّفين. وهذه كلّها عوامل أسهمت في خَلْخَلَة المَفارَقة القائمة بين نظامٍ اقتصاديّ متطوّر ونظامٍ سياسيّ تقليديّ ومتخلّف.

في أواخر الثمانينيّات من القرن الماضي، بدأت مَلامِح التحوّل تتّضح بصورة كبيرة في هذا البلد، على الرّغم من بعض الارتدادات الحاصلة في هذا الشأن، بعدما تمّ إعمال مجموعة من الإصلاحات السياسية استجابةً لضغط الشارع، سواء على مستوى إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حملت المُعارَضة إلى الحَكم، أم على مستوى إقرار دستور أكثر تطوّراً، ما أسهم في ترسيخ التّداول السّلمي على السلطة وتبادُل المواقع بين الأطياف السياسية بقدر من المرونة والسّلاسة، وهو ما أتاح لهذا البلد أن يصبح من ضمن القوى الاقتصادية الدولية الكبرى في الآونة الأخيرة.

ثمّة مجموعة من المقوّمات والعوامل وفّرت الأجواء المُناسِبة لحصول تحوّل ديمقراطي في هذا البلد، يُمكن إجمالها في تزايد الاحتجاجات الطلّابية في البلاد، والتي كان لها أثر كبير في ترسيخ وعي سياسي داخل المجتمع، ووجود نظام سياسي مُهيمِن وغير شرعي تعبّأت لمواجهته القوى المختلفة داخل المجتمع.

كما لا تخفى تأثيرات المحيط في هذا الشأن، في علاقة ذلك بالتحوّلات السياسية التي عرفتها الفلبّين، والاستفادة من مساعدات اقتصادية مهمّة من الولايات المتّحدة وعدد من المؤسّسات المالية والاقتصادية الدولية، والانفتاح على العالَم الخارجي والتفاعل مع متغيّراته، وذلك على عكس كوريا الشمالية التي ظلّت مُحافِظة ومُنكفئة على ذاتها، فضلاً عن حدوث تطوّر اقتصادي أسهم في ظهور قوى مُطالِبة بالإصلاح السياسي وترسيخ الحرّية والتنافسية والشفافية، وبروز مُفارَقة بين اقتصادٍ متطوّر ونظامٍ سياسي شمولي ومتخلّف، وتنامي الوعي بفعل السياسات الداعمة لحقلَيْ التعليم والبحث العلمي.

يُمكن استخلاص مجموعة من العِبر والدروس بصدد هذه التجارب الآسيوية، فالتحوّل الاقتصادي وما رافقه من تحديث للمجتمع كان له أثر كبير في دعم التحوّل الديمقراطي في عدد من هذه البلدان، كما هو الشأن بالنسبة إلى كوريا الجنوبية وتايوان. فيما لم يكّن انتشار الفقر عائقاً أمام تعزيز مسار التحوّل في الهند، وفي أندونيسيا كان لتطوير الاقتصاد أثرٌ كبير في ذلك. وقد حدث توافق بين مختلف القوى السياسية في الهند التي تحتضن عدداً كبيراً من الأعراق والأديان والطوائف، تمخّض عنه بلْورة دستور ديمقراطيّ بعد الاستقلال.. والأمر نفسه بالنسبة إلى ماليزيا التي سعت إلى تدبير تنوّعها بصورة ديمقراطية، وشهدت تطوّراً اقتصادياً ملحوظاً.

لكن، في مقابل هذه التجارب الآسيوية الواعدة، ما زالت الكثير من دول المنطقة تعيش أجواءً من التسلّط والشمولية بصور مختلفة، كما هو الشأن بالنسبة إلى كوريا الشمالية وفيتنام.

* مدير مختبر الدراسات الدولية
حول تدبير الأزمات
جامعة القاضي عياض - مراكش